الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي - تبسة
كلية العلوم الانسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

# تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): موسى مريم

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: 627259 الصادرة بتاريخ: 2011/03/30

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص تاريخ الثورة التحريرية.

المعنونة بـ: الممارسات الاستعمارية اتجاه المساجد والمقاطعة نموذجا 1955 - 1958

اتعهد انني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك اتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في 02 ماي 2020

02 ماي 2020

نظر للتسديد
الامضاء يضعه الطالب
التحرير أسفله

رئيس المجلس الشعبي البلدي
ويفوض منه
رئيس الديوان الإداري صالح بيطاط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة العربي التبسي - تبسة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم التاريخ والآثار

# تعهد

أنا الموقع أسفله

الطالب (ة): أحمد عباس .....

صاحب بطاقة التعريف الوطني رقم: 112843946 الصادرة بتاريخ: 2019-01-14

والمكلف بإنجاز مذكرة تخرج ماستر في تخصص تاريخ الثورة التحريرية.

المعنونة بـ:

المعاملات الاستعمارية (المشاريع الاقتصادية والسياسية) 1956-1958م .....

.....

اتعهد أنني التزمت بمراعاة كافة معايير الأمانة العلمية في إنجاز البحث المذكور أعلاه، وفي حالة مخالفتي لذلك أتحمل جميع التبعات القانونية.

تبسة في : .../.../2019

إمضاء وبصمة الطالب

المصادقة على الإمضاء
السيد: بلعيد
لحضوره وتوقيعه أمامنا
ببلدية بئر العاتر
بتاريخ: 01 جوان 2020

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه: بوراس عبد الحميد
رئيس الإدارة الإقليمية

# شكر وعرفان

أرى لزاما علينا تسجيل الشكر و إعلامه و نسبة الفضل لأصحابه استجابة لقول النبي : **«من لم يشكر الناس لم يشكر الله».**

و كما قيل :

علامة شكر المرء إعلان حمـده  فمن كتم المعروف منهم فما شكر

فالشكر أولا لله عز و جل على أن هدانا لسلوك طريق البحث و التشبه بأهل العلم و إن كان بيني و بينهم مفاوز.

كما نخص بالشكر أستاذنا الكريم المشرف على هذا العمل الدكتور صالح عسول على حرصه وتوجيهاته، فله منا وافر الثناء و خالص الدعاء.

كما نشكر السادة الأساتذة و كل الزملاء و كل من قدم لنا فائدة أو أعاننا بمرجع، أسأل الله أن يجزيهم عنا خيرا و أن يجعل عملهم في ميزان حسناتهم.

# الفهرس


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| **شكر وعرفان** | / |
| **مقدمة** | / |
| **الفصل التمهيدي أوضاع الجزائر قبل اندلاع الثورة** | |
| **أوضاع الجزائر السياسية والاقتصادية قبيل اندلاع الثورة** | **7** |
| **عملية التحضير للكفاح** | 14 |
| **ردود الأفعال المختلفة من اندلاع الثورة التحريرية** | 16 |
| **الفصل الأول المشاريع الإصلاحية في عهد الجمهورية الرابعة 1955-1958** | |
| **المبحث الأول الإصلاحات في عهد ماندیس فرانس وادغارفور** | **25** |
| **المبحث الثاني مشاريع جاك سوستيل 1955.** | **33** |
| **المبحث الثالث المواقف المختلفة من المشاريع الإصلاحية** | **37** |
| **الفصل الثاني إصلاحات الحكومة لفرنسية 1957-1958** | |
| **المبحث الأول إصلاحات الحكومة الفرنسية في عهد غي موليه** | **43** |
| **المبحث الثاني إصلاحات الحكومة الفرنسية 1957 والمواقف منها** | **45** |
| **المبحث الثالث الثورة الجزائرية تتصدى لسياسة لاكوست** | **55** |
| **المبحث الرابع أثار سياسة لاكوست على الجزائريين** | **63** |
| **الفصل الثالث قانون الإطار وردود الفعل حوله** | |
| **المبحث الأول تعريفه ومضمونه** | **66** |
| **المبحث الثاني المواقف المختلفة منه** | **71** |
| **المبحث الثالث أسباب فشله** | **76** |
| **خاتمة** | **80** |
| **الملاحق** | **82** |
| **قائمة المصادر والمراجع** | **93** |

# مقدمة

**مقدمة :**

إن الثورة الجزائرية من أعظم الثورات التي عرفها القرن العشرين, لأنها ثورة ضد ظلم و استبداد الاستعمار, و قد عرفت منذ اندلاعها سنة 1954 انتصارات عديدة, حيث استقبل الطرف الأخر قيامها بالمفاجأة, حيث حاول الاستعمار الفرنسي القضاء عليها بمختلف الإجراءات القمعية والأساليب السياسية المتنوعة, وقد اختلفت هذه الإجراءات وزادت مع تصاعد العمل الثوري ونشاط الثوار الجزائريين, هذا النشاط الذي بلغ أوج تطوره خلال الفترة الممتدة من 1955 إلى 1958 وفي إطار السياسة الاستعمارية تم تعيين سوستال حاكما عاما للجزائر ثم تعيين لاكوست خليفة له, استكمالا لممارساته حيث حاولت فرنسا بكل الوسائل المتاحة للحد من انتشار الثورة والقضاء على المجاهدين وقد واصل روبير لاكوست سياسته الاستعمارية القائمة على الأساليب الوحشية من أجل إخماد الثورة وذلك باتباعه إستراتيجية اعتمد فيها على القوة العسكرية من خلال زيادة عدد الجنود ومن جهة أخرى استمالة بعض الجزائريين في ظل الإصلاحات السياسية والإدارية وفي مقدمتها قانون الإطار من أجل تشكيل قوة ثالثة من المجتمع الجزائري ولمحاولة امتصاص غضب الجزائريين قامت الحكومة الفرنسية بطرح جملة من المشاريع, حيث حاول كل من سوستال ولاكوست تطبيق مختلف الممارسات لعرقلة حركة الثوار إلا أن هذه المحاولات لم تزد الثورة إلا تماسكا وتلاحما بين القيادة والشعب.

**للدراسة أهمية بالغة** حيث عالجت ردود الفعل المختلفة الجزائرية والفرنسية حول الثورة الجزائرية. وكذلك الاستراتيجيات التي رسمتها الحكومة الفرنسية وسياستها المتعلقة بشتى المجالات من أجل السيطرة على الجزائر وإدماجها بفرنسا .

حيث اهتمت الدراسة بالسنوات الأربعة من 1955 إلى 1958 من الثورة الجزائرية ومختلف التطورات التي صاحبت اندلاعها والتفاف الشعب الجزائري حولها تدريجيا ومحاولة بعض القادة السياسيين استمالة الجزائريين من أجل تطبيق سياسات مختلفة منها الإدماج، الحرب النفسية الإصلاح الاقتصادي، فقد قامت السلطات الفرنسية باستغلال كل أنواع الممارسات لجعل الشعب

الجزائري يعتقد أن فرنسا لا تقهر كما تبرز أهمية الموضوع من خلال معرفة استراتيجية الثورة في مواجهة تلك الأساليب القمعية التي استعملها كل من سوستال ولاكوست.

ولقد تم تناول موضوعنا هذا في عدة **دراسات سابقة** ولكن انفردت كل منها بعرض كل مشروع إصلاحي على حدى نذكر مثلا: كوثر هاشمي الحاكم العام جاك سوستيل والثورة الجزائرية1962/1955،دكتوراه في التاريخ العام، جامعة 8 ماي قالمة قسم التاريخ 2017/2016

أما بالنسبة **لدوافع وأسباب اختيار هذا الموضوع** يمكن حصرها في:

1-حاولنا من خلال هذا الموضوع كشف حقيقة الاستعمار الفرنسية، وتسليط الضوء على الشخصيات التي مارست أبشع وسائل الظلم ضد الثورة الجزائرية، ومن هنا تولدت لدينا الرغبة في الاطلاع على حقيقة الممارسات الاستعمارية خلال 1955- 1958.

2-إن الدراسات الأكاديمية المتوفرة منفردة البحث فقد حاولنا جمع فترتي الحاكم العام سوستال وإصلاحات المقيم العام لاكوست وإظهار محتوى سياسة كل منهما.

3- معرفة أساليب الثورة في مواجهة المخططات الفرنسية.

4-أهمية الموضوع في حد ذاته لكونه يمثل مرحلة مهمة من مراحل الثورة التي لابد من دراستها فقد كانت بمثابة أرضية مهمة للتحضير لمرحلة المفاوضات مع العدو الفرنسي قصد تحقيق الاستقلال حيث تبتدئ دراستنا للموضوع بتعيين الحاكم العام جاك سوستال مقيما عاما بالجزائر وشروعه في تنفيذ سياسته للقضاء على الثورة ثم تعيين النقابي لاكوست بعده إلى حين فشل سياسته وانقلاب 13 ماي 1958.

يمكن حصر **إشكالية لموضوع الدراسة** في تساؤل جوهري في الأساس:

*ماهي الإجراءات التي طبقتها فرنسا بعد اندلاع الثورة التحريرية الجزائرية؟

*ماهي ظروف تعيين سوستال كحاكم عام للجزائر؟

*فيما تمثلت إصلاحات روبير لاكوست في المجالين السياسي والاقتصادي؟

*كيف واجهت الثورة الجزائرية هذه السياسات والممارسات؟

وقصد الإجابة على إشكالية الموضوع والإلمام بمختلف جوانبه اتبعنا : **المنهج التاريخي الوصفي** والذي اعتمدنا فيه على سرد مختلف الأحداث كرونولوجيا لضمان تسلسلها التاريخي وقمنا بالاعتماد عليه في مجمل فصول الموضوع .

ثم الاعتماد على **المنهج التحليلي النقدي** وذلك في تحليل بعض الحقائق عن دراسة المادة العلمية لمعرفة سياسة سوستال ولاكوست في قمع الثورة الجزائرية وتوظيفه خاصة في الفصل الثاني والثالث.

أما **مصادر ومراجع الدراسة:**

لقد اعتمدنا في إنجاز هذا العمل على مجموعة من المصادر والمراجع نذكر منها: **( جريدة المجاهد الثورية)** لسان حال جبهة التحرير الوطنية التي اهتمت بقضايا الثورة ومذكرات الرئيس علي كافي إضافة إلى كتاب**( محمد تقية ,الثورة الجزائرية)** .

كما اعتمدنا على مجموعة من المراجع نذكر أهمها **(غالي غربي, فرنسا والثورة الجزائرية دراسة في السياسة والممارسات )** حيث يعتبر مرجعا هاما في توضيح السياسة الفرنسية في الجزائر وكتاب**( محمد عباس , نصر بلا ثمن)** دون أن نهمل أهم المراجع التي ساعدتنا في معرفة استراتيجية الثورة في التصدي لسياسة لاكوست أهمها كتاب **( التنظيم السياسي والإداري للثورة الجزائرية لعقيلة ضيف الله)** بالإضافة إلى كتاب**( محمد العربي الزبيري ,الثورة في عامها الأول)** من خلال رصد أوضاع الجزائر قبيل اندلاع الثورة ومعرفة مواقف الأحزاب السياسية الجزائرية من ذلك والاعتماد على كتاب**(جمال قنان, قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر )**

أما **خطة الدراسة**

لقد قمنا بمعالجة الموضوع وفق خطة مقسمة إلى مقدمة وأربعة فصول، حيث تناولنا في **الفصل التمهيدي** اندلاع الثورة التحريرية والمواقف المختلفة منها حيث تكلمنا فيه عن أوضاع الجزائر قبيل اندلاع الثورة التحريرية وموقف الحكومة الفرنسية من ذلك.

أما **الفصل الأول** تمحور حول إصلاحات الحكومة الفرنسية في عهد ماندیس فرانس ومشروع سوستال والموقف المختلفة منه .

أما **الفصل الثاني** تحدثنا فيه عن إصلاحات الحكومة الفرنسية 1956-1957 حيث تناولنا في هذا الفصل إصلاحات غي موليه بالإضافة إلى الحديث عن سياسة لاكوست في استمالة الجزائريين عن طريق كل الوسائل المتاحة سياسيا واقتصاديا، وأبرزنا فيه كل ما يتعلق بكيفية التصدي لهذه السياسة، ومواجهة الثورة للاكوست، بدأ بالجانب السياسي ونظرا للعامل التنظيمي الذي قام به مؤتمر الصومام والمجلس الوطني للثورة وقد خصصنا الفصل الأخير للحديث عن " **قانون الإطار**" وأهدافه المتمثلة في القضاء على الثورة.

أما فيما يخص **صعوبات البحث**

لم تكن معالجة هذا الموضوع بالأمر الهين، إذ واجهتنا بعض الصعوبات يرجع بعضها إلى أسباب خارجة عن إرادتنا، إضافة إلى صعوبات تتعلق بوضع خطة تفصيلية للموضوع نظرا لتفرعاته.

ولكن وبفضل الله تمكنا. من إتمام هذا العمل المتواضع ومجاوزة هذه العقبات.

ولا يسعني في الأخير إلا أن أتقدم بالشكر للأستاذ الدكتور صالح عسول على إشرافه على إعداد هذا العمل البسيط.

# الفصل التمهيدي

-الأوضاع السياسية والاقتصادية للجزائر قبيل اندلاع الثورة

- ردود الأفعال المختلفة من اندلاع الثورة التحريرية

- عملية التحضير للكفاح المسلح

**الأوضاع السياسية قبيل اندلاع الثورة**

**أو**جدت الحكومة الفرنسية أداة جديدة أسمتها قانون الجزائر وجعلت المجلس الوطني يصادق عليه في 20 سبتمبر 1947[1].

فقد كانت الأوضاع العامة التي عاشتها الجزائر قبل 1954 تنذر بحدوث تغييرات على الساحة الجزائرية إن لم تسارع الإدارة الفرنسية إلى إعادة النظر في أساليبها المسلطة على الأحزاب الجزائرية، فقد كان قانون 1947 من أهم الإصلاحات التي لامست الجانب السياسي والإداري في الفترة الممتدة ما بين 1945 إلى 1954.

منح هذا القانون بعض الحقوق المتعلقة بإلغاء النظام العسكري في منطقة الجنوب، فصل الدين عن الدولة[2]، ولكن رغم ما في هذا القانون من إصلاحات فإنه لا يمكن تكذيب الأوضاع والحالة التي كانت عليها البلاد في 1953[3]، فقد رافق هذا القانون الرفض الوطني والشعبي، فالشعب الجزائري لم يناقش هذا القانون الجديد بل ناقشه الفرنسيون عوضا عنه، فهو بذلك اتفاق أبرم بين فرنسا والمستوطنين، وبالرغم من عدم اقتناع غالبية الجزائريين بعدم جدوى هذا القانون الذي يعهد إلى تحقيق الاندماج التدريجي للجزائر في المنظومة الفرنسية ورغم العرائض الموجهة للسلطات الفرنسية بإلغائه إلا أن مساعيها باءت بالفشل ووجدت هذه الأحزاب نفسها مرغمة على الدخول في السياسة والمشاركة في الانتخابات المحلية[4].

إن وضع الجزائر تغير بعد القانون الجديد الذي وافق عليه البرلمان الفرنسي والذي صدر يوم 20 سبتمبر1947، فالمجلس الجزائري الجديد يضم 60 نائبا للأوربيين و60 نائبا للجزائريين والتمثيل في البرلمان الفرنسي قد تحقق وأصبح من حق المسلمين إرسال 15 نائبا لتمثيلهم هناك.

---

[1]–محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، ط1، قسنطينة، 1984، ص32

[2]–غالي غربي، فرنسا والثورة الجزائرية 1954 –1958 ، وزارة الثقافة، د ط، الجزائر، 2009، ص32

[3]–مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، د ط، الجزائر، 2007، ص 140

[4]–غالي غربي، مرجع سابق، ص ص 33 34

وقد انطلقت بالفعل عملية تزوير الانتخابات قبيل إجرائها المقرر يوم 04 أفريل 1948، ففي المرحلة الأولى قامت الإدارة الفرنسية بتعيين الأشخاص الموالين لها ورشحتهم للانتخابات.

وفي المرحلة الثانية عشية إجراء الانتخابات قامت باعتقال معظم الشخصيات التي رشحتها حركة انتصار الحريات الديمقراطية فقد ألقت القبض على32 من مجموع 59 مرشح من حركة انتصار الحريات الديمقراطية، وإصدار الأحكام الفرنسية عليهم، أحكاما لمدة 08 أشهر ودفع غرامات لا تقل عن 700.000 فرنك كما قامت بمنع الجرائد من الصدور وعدم السماح بتوزيع البيانات عن العملية الانتخابية وهكذا جاءت المرحلة الثالثة التي قررت فيها الإدارة الفرنسية الإعلان عن النتائج بنفسها ولم تكن معبرة عن رغبة المسلمين الجزائريين وأكدت بذلك أن المجلس الجزائري لأول مرة يتكون كالتالي:

-55مقعدا للأوربيين اليمينيين الذين تكتلوا فيما بينهم

-04 مقاعد للاشتراكيين الأوربيين

-01 مقعدا واحدا للشيوعيين الأوربيين

المجموع=60 مقعدا للأوربيين

أما بالنسبة للمسلمين الجزائريين قد أعلنت الإدارة الفرنسية أن المجلس الجزائري يتكون من الأحزاب التالية:

-41 مقعدا للمستقلين الذين رشحتهم الإدارة الفرنسية

-09 مقاعد لحركة انتصار الحريات الديمقراطية

-06 مقاعد للاتحاد الديمقراطي الجزائري

-02 مقعد للمستقلين الاشتراكيين

المجموع =60مقعدا للمسلمين الجزائريين [1]

**الأوضاع الاقتصادية قبيل اندلاع الثورة**

إن الجزائر بلد زراعي، وهذه حقيقة قديمة قدم التاريخ ولا تحتاج إلى تدعيم ولكن الجديد في الأمر أن مؤرخي الاستعمار الفرنسي يدعون أن المعمرين الفرنسيين هم الذين استصلحوا الأراضي، لقد كانت الجزائر تنتج الحبوب على مختلف أنواعها، وكان لها فائض حسب الشهادات الأوروبية المعاصرة يصدر إلى جنوب فرنسا وإيطاليا ثم جاء الاستعمار وشرع في امتصاص خيراتنا بطريقة مكثفة [2].

وتشير الإحصائيات بالنسبة للعشرية التي سبقت الثورة أن الأراضي الصالحة للزراعة تبلغ مساحتها 11مليون هكتار، وبعد الغزو أهملت الصناعة وأصبحنا نستورد كل شيء تقريبا ، فقد انهك الاستعمار صناعتنا وخنق التجارة الخارجية حتى أصبح ميزانه خاسرا لأن كل عمليات التصدير والتوريد صارت مقصورة على فرنسا وفي العشرية التي سبقت ثورة نوفمب1954 ، لم يعد في استطاعة أي عاقل الحديث عن تجارة جزائرية بل كل ماهناك عمليات احتكارية، يجمعون الأرباح لأنفسهم على حساب فرنسا[3]، فقد تدهورت أوضاع الفلاحين بسبب الإفلاس كما تناقص عدد مالكي الأرض وبدأ دخل الأوربيين يتضاعف باستمرار كما كان يزداد تمركز الأراضي في أيديهم .

إن الدولة الاستعمارية لم تكن فقط تقوم ببناء عالم جديد، لقد كانت تهدم ما يحلوا لها أن تهدم وتحافظ على ما يتماشى ومخططاتها، كانت الطاقات البشرية والتمويلات والتقنيات مسخرة لإحياء السواحل وكان ازدهار هذه المشاريع يرتكز على استغلال المناخ والسوق الجزائرية لفائدة البنوك والرأسماليين الفرنسيين[4].

---

[1]–عمار بوحوش، تاريخ الجزائر من البداية إلى نهاية1962، دار الغرب للنشر،ط1، د ب ن، 1997، ص ص ص 315 316 317

[2]–محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص ص ص 39 42 43

[3]–محمد حربي، الثورة الجزائرية سنواتا المخاض، ترجمة عياد صالح المثلوني، المدرسة الوطنية للفنون المطبعية، د ط، الجزائر،1994، ص 85

[4]–غالي غربي، مرجع سابق، ص 42

وقد قامت فرنسا بإعادة بناء الزراعة الجزائرية من زراعة وطنية تستجيب لمتطلبات السوق الداخلية إلى زراعة تلبي احتياجات فرنسا نفسها ومكملة للسوق الفرنسي، ورغم ما أدخله الفرنسيون من تقنيات حديثة في ميدان الفلاحة وتحسين أساليبها إلا أن وضعية الفلاحة الجزائرية بقيت راكدة ومتخلفة مما زاد بؤس وشقاء الفلاحين الجزائريين، وهذا الوضع الكارثي الذي وصلت إليه الزراعة الجزائرية في الجزائر دفع السلطات إلى انتهاج سياسة جديدة تعتمد على تأسيس هيئات فلاحية مهمتها تقديم التوجيه والإرشاد الفلاحي والقروض ومختلف أنواع الدعم فظهرت الشركة الأهلية للاحتياط سيب والشركة الزراعية للاحتياط ساب، إلا أن الفلاحين الجزائريين قاطعوها لاعتبارها أسلوبا جديدا القصد منه إيجاد طريقة جديدة للضرائب وإرهاق الفلاحين الجزائريين بالديون وبالتالي دفعهم إلى بيع أرضهم للمستوطنين، ولكن في حقيقة الأمر كانت السلطات الفرنسية تهدف من وراء هذه المؤسسات دخول الوسط الفلاحي ومراقبته أكثر فكانت النتيجة التي تترتب على السياسة الزراعية الفرنسية، مركزة رؤوس الأموال بدرجة اكبر بأيدي المالكين العقاريين الكبار، وإفقار الفلاحين الجزائريين، ففي سنة1953 كان في الجزائر 21.650 مالكا أوروبي يملكون 07 ملايين هكتار من أجود الأراضي الزراعية وهناك 600ألف مالك جزائري يملكون فقط 10ملايين هكتار، كذلك من الأمور التي تستوجب الإشارة إليها والتي كانت لها تأثيرات مدمرة على الاقتصاد الجزائري هي أن الاستعمار جعل الأراضي الجزائرية منتجة للمحاصيل التجارية مثل الحبوب والكروم ومرتبطة بالأسواق الفرنسية والخارجية، وذلك على حساب الاستهلاك المحلي، أما بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى الصناعية والتجارية فإن مساهمة الجزائريين فيها تكاد منعدمة إذا لم نقل أن جلها كان مقتصرا على العنصر الأوربي1.

لقد عجزت السياسات الاقتصادية الفرنسية على توفير العمل وتشجيع الاستثمارات الداخلية لتحسين معيشة الجزائريين والإحصائيات الفرنسية لسنة 1954 تشير إلى 92في المئة من القروض المخصصة لتدعيم الصناعات الخفيفة وجهت

---

1-غالي غربي ,مرجع نفسه. ص43.

إلى65.000 مؤسسة فرنسية حيث تلقت من ورائها حوالي 375 مليار فرنك فقط، بينما نجد أن 100.000 مؤسسة جزائرية تلقت 33مليار فرنك فقط[1].

[1]–غالي غربي , مرجع سابق, ص 46 .

**الإعداد والتحضير للكفاح المسلح**

كانت فكرة الكفاح المسلح الشغل الشاغل لمناضلي حزب الشعب [1]

**المنظمة الخاصة:** هي عبارة عن تنظيم ثوري جناح عسكري سري تعود جذوره الأولى إلى 1947، أسندت مهمة ترتيب هذا التنظيم إلى محمد بلوزداد* الذي تجمعت فيه خصال المسؤول وأهلته إلى أن يتقلد بجدارة واستحقاق هذه المهمة الخطيرة والنبيلة، لقد كان هذا الشاب عضوا في لجنة شباب بالكور[2].

سعت المنظمة الخاصة للحصول على الأسلحة بجميع الوسائل بجمعها وشرائها من داخل البلاد وبإرسال فدائيين إلى خارج الوطن للحصول عليها ، كما أنشأت مراكز الأسلحة وصنع المتفجرات وحددت المناطق التي يقع فيها التدريب حيث شملت الجبال، الغابات والصحاري لأن حرب العصابات تتطلب معرفة طبيعة الأرض والتعود عليها، فقد غرست روح الانضباط بطريقة صارمة ساعدت على ترسيخها الروح المعنوية لدى المناضلين[3].

لقد تميزت المرحلة الأولى للتنظيم شبه الثوري والتي امتدت من نوفمبر1947إلى ديسمبر1948 بتوفير الوسائل الضرورية للشروع في التكوين والتدريب شبه العسكريين، وإعداد الإطارات القادرة على قيادة العمل الثوري، وخلال عام1949 بلغت المنظمة الخاصة مرحلتها النهائية في التكوين والتدريب ولم يعد أمام قادتها سوى الانتقال الى العمل المسلح وفتح باب الانخراط لمناضلين جدد للرفع من عدد المنخرطين [4].

لقد استطاعت المنظمة العسكرية السرية في فترة وجيزة أن تفرض نفسها وأن تطور الوضع النضالي وأن تغرس تقاليد نضالية كالفداء والإخلاص ورغم إمكانياتها

---

[1]–يوسف بن خدة، جذور أول نوفمبر، ترجمة مسعود حاج مسعود، دار الشاطبة للنشر، ط2، الجزائر، د س ن، ص 175

*محمد بلوزداد: ولد في 1923بالجزائر انخرط في صفوف حزب الشعب الجزائري 1943كان منسق بين المكتب السياسي لحركة انتصار الحريات الديمقراطية والمنظمة الخاصة توفي في جانفي 1952بفرنسا

[2]–عبد الوهاب شلالي ، المنظمة الخاصة ومؤامرة تبسة، دار البدر الساطع، ط1، الجزائر، 2016، ص 23

[3]–محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830–1954، منشورات وزارة المجاهدين، ط3، الجزائر، د س ن، ص 288

[4]–عبد الوهاب شلالي، مرجع سابق، ص 35

المادية الضعيفة لكن معنويات مناضليها كانت أقوى، فعلى الرغم من افتقار المنظمة السرية إلى الإمكانيات المادية إلا أنها استطاعت أن تثبت وجودها من خلال نشاط أفرادها، الذي أصبح فيه ضيق وإحراج لبعض أعضاء حزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية لأن ذلك النشاط صار يجلب تتبعات الشرطة الفرنسية في حين أن المنظمة قامت بتنفيذ بعض العمليات المسلحة مثل عملية الهجوم على بريد وهران في 70أفريل 1949 فقد كانت هذه العملية دليل على عزم المنظمة في القيام بالعمل المسلح سبيلا وحيدا لاستقلال الجزائر .

إن هذا الجناح العسكري قام بدور كبير في تكوين وتدريب المناضلين إلى أن تم اكتشاف أمرها من قبل السلطات الفرنسية في 1950[1]فقد صاحب أمر اكتشافها وتفكيكها حملة إعلامية شرسة شنتها الصحف الفرنسية مطالبة بإنزال أقصى العقوبات على المخربين الذين يسعون إلى تمزيق الدولة الفرنسية[2].

[1]–محمد لحسن ازغيدي، مرجع سابق، ص ص 52 53

[2]–مصطفى سعداوي، المؤامرة الكولونيالية وتداعياتها المباشرة1950 – 1952، مجلة المصادر، العدد 15، 2007، ص 77

**من اللجنة الثورية للوحدة والعمل إلى اجتماع الإثنين والعشرين وإنشاء لجنة الستة**

بعد فشل المساعي في توحيد صفوف حزب الشعب المنقسم بين المركزيين والمصاليين[1] قرر أعضاء المنظمة الخاصة الانتقال إلى العمل الثوري بتأسيس حركة قوية تأخذ على عاتقها مهمة إعادة بناء حركة الانتصار للحريات الديمقراطية، وتؤثر في المصاليين والمركزيين على السواء، حيث تكون قيادتها جماعية وقراراتها اجتماعية وسياستها الكفاح المسلح أطلق عليها اسم اللجنة الثورية للوحدة والعمل وكان ذلك في 03 مارس1954 ولكن سرعان ما اصطدمت بعدوان طرفي الحزب ، لقد حاول أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل أن ترفع من معنويات الشعب والعمل على توحيده وتهيئته للثورة وشرعت في الإعداد للكفاح المسلح والتخطيط له[2].

وبعد فشل اللجنة الثورية للوحدة والعمل في تحقيق وحدة صفوف الحزب من جديد، تم حلها والدعوة إلى عقد اجتماع تحضره الشخصيات المؤيدة للكفاح المسلح وذلك بصدد دراسة الوضعية المترتبة عن الطريق المسدود الذي آلت إليه وضعية اللجنة الثورية.

وفي 25 جوان 1954 اجتمع الأعضاء 22 من الثوريين بعد أن تقرر الانتقال إلى العمل المسلح بعد أن عجزت قيادة الحزب عن الانتقال من مرحلة النضال السياسي إلى استرجاع السيادة الجزائرية[3].

وقد تم الاتصال بين أعضاء اللجنة الثورية والاتفاق على أن يكون اجتماعهم بعيدا عن كل من المركزيين والمصاليين، وقد تم هذا الاجتماع في موعده المحدد وفي إطار الشرعية التامة، تمثلت النقاط المطروحة في هذا الاجتماع:

- تاريخ المنظمة الخاصة والعمل المنجز من طرف قدماء المنظمة ما بين 1950-1954

[1]–زهير احدادن، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية1954–1962، احدادن للنشر، ط1، 2007، ص ص9 10
[2]-محمد لحسن ازغيدي، مرجع سابق، ص 58
[3]-عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 553

- أزمة الحزب وأسبابها، بالإضافة إلى تفسير وضعية أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل

وقد انتهى التقرير بكلمات نحن قدماء المنظمة الخاصة السرية يجب علينا أن نقرر من اجل المستقبل[1] وكان من أهداف هذا الاجتماع وضع الخطوط العريضة لمسار الثورة[2].

وقد انبثقت عن هذا الاجتماع هيئة تنفيذية وهي لجنة الستة وقد اجتمعت هذه اللجنة في 10 جوان 1954، واتخذت قرارين حاسمين الأول تحديد تاريخ اندلاع الثورة والثاني استبدال تسمية اللجنة الثورية للوحدة والعمل إلى جبهة التحرير الوطني[3] من هنا بدأت لجنة الستة أعمال البحث والاتصال وإعداد أجهزة الثورة[4].

وقد واجهت اللجنة عدة مشاكل أهمها التمثيل السياسي للحركة الجديدة حيث أن أعضاء اللجنة كانوا معروفين بأسماء مستعارة بحيث يكونوا مجهولين لدى الراي العام الجزائري وكذلك في الساحة الدولية، وبالتالي بحث أعضاء اللجنة عن شخصية تتميز بالاستقامة الأخلاقية والسياسية[5].

كما عقدة لجنة الستة في 10 أكتوبر 1954 اجتماعا تقرر فيه تقسيم الجزائر إلى خمس مناطق هي:

- المنطقة الأولى : الأوراس ويشرف عليها مصطفى بن بولعيد.

- المنطقة الثانية : قسنطينة ويشرف عليها ديدوش مراد.

- المنطقة الثالثة : القبائل ويشرف عليها كريم بلقاسم.

- المنطقة الرابعة : الجزائر ويشرف عليها رابح بيطاط.

---

[1]-ازغيدي محمد لحسن وحسن بومالي، التحضيرات العملية للثورة التحريرية 1954، دار الهدى، د ط، الجزائر، 2012، ص 8

[2]-عبد القادر ماضي ، التحضير للثورة بناحية متيجة ووقائع اندلاعها، مجلة اول نوفمبر، عدد81، 1987، ص 10

[3]-عيسى بن قبي ، مرجع سابق، ص 283

[4]-صالح فركوس، المختصر في تاريخ في عهد الفينيقيين الى خروج الفرنسيين810ق م-1962 دار العلوم للنشر، د ط، الجزائر، 2002،ص 248

[5]- عيسى كشيدة، مهندسو الثورة، تقديم عبد الحميد مهري، ترجمة موسى أشرشور، منشورات الشهاب، د ط، 2003، ص ص 100 101

- المنطقة الخامسة : وهران ويشرف عليها العربي بن مهيدي[1].

لقد سمح اجتماع 23 أكتوبر بدراسة نداء إلى الشعب وبيان أول نوفمبر والمصادقة عليهما كأرضية وكذلك اختيار جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير كتسمية.

فقد كان هؤلاء الرجال واثقين من التفاف الشعب حول الثورة من اجل تحقيق الاستقلال.[2]

**2- ردود الفعل الأولية من اندلاع الثورة التحريرية**

**أ-رد فعل الحكومة الفرنسية: رئيس الحكومة /وزير الداخلية**

إن اندلاع الثورة التحريرية في الفاتح من نوفمبر 1954 قد أثار فزعا رهيبا في الأوساط السياسية والعسكرية الفرنسية حيث أجمعت على أن ما وقع أشبه بالزلزال الذي هدم أركان وأسس الاستعمار الفرنسي[3].

ولقد جاء رد الفعل الفرنسي عنيفا عسكريا وسياسيا فقد أصدرت وزارة الداخلية بلاغا جاء فيه "وقعت عدة عمليات مسلحة في هذه الليلة في نقاط عدة من التراب الجزائري[4] وفي البرلمان الفرنسي صرح "ما نديس فرانس "رئيس الحكومة الفرنسية قائلا: (لا تخافوا، إن الأمة لن تسمح لأحد بأن يخاطر بوحدتها وأن ليس هنالك انفصال ممكن للجزائر عن فرنسا )[5].

أما وزير الداخلية الفرنسي "فرانسوا ميتران "صرح أمام لجنة الشؤون الداخلية في البرلمان أن الجزائر من الشؤون الداخلية ما يلي:(لا يمكن أن تكون هناك محادثات بين الدولة والعصابات المتمردة التي تريد أن تحل محلها)،فقد حرص وزير الداخلية

[1]-عمار عمورة ، مرجع سابق، ص185

-2

[3]–احسن بومالي، أول نوفمبر، بداية النهاية لخرافة الجزائر فرنسية ، دار المعرفة للنشر، د ط، الجزائر، د س ن، ص ص151 152

[4]–محمد عباس ، نصر بلا ثمن، 1954–1962، دار القصبة للنشر، د ط، الجزائر

[5]–غالي غربي، التعذيب ووسائله خلال الثورة التحريرية1954–1962، الآمال للطباعة، د ط، د ب ن، 2016، ص ص63 64

أمام لجنة الشؤون الداخلية على توضيح الفرق بين الأعمال الإرهابية الفردية والتمرد[1].

وفي تصريح لوزير الداخلية "فرانسوا ميتران " للإذاعة الفرنسية ( سنحافظ على الوحدة الوطنية والمتمردون المشاغبون بمهاجمتهم مواطنينا الجزائريين قد استفزوا ضدهم القوة الفرنسية، وهذه القوة ستدافع عن العدالة بالمحافظة على الوحدة الوطنية وإذا كان المتمردون قد أرادو أن يلفتوا أنظار الرأي العام الدولي عشية انعقاد دورة هيئة الأمم المتحدة فإنهم مخطئون وذلك أن الجزائر هي فرنسا لتعترف بأي سلطة غير سلطتها)[2].

**ب/ رد فعل الصحافة:**

تناولت بعض العناوين موضوع الثورة بنفس الطروحات التي جاءت على لسان المسؤولين الرسميين وقادة الأحزاب، بل واستعملت نفس العبارات والألفاظ في وصف الثوار بالخارجين عن القانون وقطاع الطرق والفلاقة[3].

إن لهجة الصحافة الفرنسية الصادرة في الجزائر تختلف كثيرا عن الصحافة الصادرة في فرنسا فمثلا جريدة "فران تيرو" اليسارية وصفت الفاتح من نوفمبر بأنه زلزال جديد في الجزائر.

أما جريدة "لومانتي" لسان حال الحزب الشيوعي الفرنسي، فقد نشرت الخبر مقتصرا على الزاوية اليمنى من الصفحة الأولى للجريدة بحروف صغيرة "أحداث خطيرة في الجزائر" وفي المقال الافتتاحي للجريدة جاء ما يلي "إن فاتح نوفمبر حادث خطير يندرج بين النواحي المنطقية على السياسة الحكومية في شمال إفريقيا وسبب هذه الأحداث يرجع على النظام الاستعماري" .

[1]–مولود قاسم نايت بلقاسم ، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر، دار الأمة للنشر، د ط، 2007، ص110 .

[2]–مولود قاسم نايت بلقاسم، المرجع نفسه، ص 111

[3]–أحمد منقور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة التحريرية54 [illegible]، دار التنوير، د ط، الجزائر، 2013، ص 159

وجريدة "لوموند" التي نشرت بلاغ وزارة الداخلية الفرنسية يوم 02 نوفمبر نشرت معه مقالا بارزا في الصفحة الأولى بعنوان "قتلى كثيرون في الجزائر اثناء مهاجمات متزامنة على مراكز الشرطة ".

أما جريدة "كومبا "اللقح اليسارية كتبت "إن فرنسا لا يمكنها أن تقبل بأن يكون وجودها لافي المغرب ولافي تونس محل مناقشة وجدال، وأحرى وأولى في الجزائر وإلا وقع لنا في هذه البلدان ما صار لنا في الفيتنام "[1].

جريدة الجزائر Le journal d Alger " انفجار أول نوفمبر قوته كالزلزال الذي شهدته مدينة الاصنام يوم 09 سبتمبر1954[2].

جريدة البرقية اليومية La Depeche Quotidienne

ترى الجريدة اليمينية بأن ما وقع ويقع من عمليات مسلحة هو من تدبير الأجانب مستدلة على ذلك الاختيار المفاجئ لوقت الهجوم وتوقيت الانطلاق حيث اعتبرت هذه الأمور في مجملها خارجة عن نطاق تفكير الجزائريين .

جريدة مدى الجزائرL echo d Alger

عملت الجريدة على عملية تشويه الثورة والثوار باستعمالها أساليب الحرب النفسية والدعائية حيث حاولت تجريد المجاهدين من كل الخصال الحميدة كالشجاعة والتضحية ومعاملة الخصم بإنسانية وقد أطلقت على المجاهدين "مجموعات إرهابية " " فلاقة" "متمردون "مستدلة على ذلك بعدم مراعاة المجاهدين شعور المسيحيين بشنهم سلسلة الأعمال الإرهابية في أول نوفمبر الذي صادف عيد القديسين ووصفتهم نتيجة قيامهم بذلك بالمجرمين وسفاكي الدماء[3].

[1]–مولود قاسم، مرجع سابق، ص ص 112 111

[2]–أحسن بومالي، مرجع سابق، ص 153

[3]–احمد بومالي، مرجع سابق، ص 153

فقد أجمعت هذه الصحف الصادرة بالجزائر على وجوب خنق التمرد ومحاربته بكل الوسائل وطلبت الصحف اليسارية الناطقة باسم الحزب الشيوعي المعروفة بتلاعبها بالألفاظ أمثال الجزائر جمهورية بالعمل لحل مشكلة الثورة.

بالإضافة إلى المثقفين الفرنسين فمنهم من وقف ضد ثورة نوفمبر ومنهم من كان له موقف معتدل ولكن الشعب الفرنسي لم يولي اهتماما كبيرا بثورة نوفمبر عند انطلاقها لأنها بعيدة عنه وقد تطور موقفهم بمرور السنوات ففي البداية كان نصف الشعب الفرنسي يؤيد أن الجزائر فرنسية والقليل منهم طالب بالحكم الذاتي والاندماج.[1]

كما أوردت جريدة آخر ساعة الفرنسية بأحرف بارزة ما يلي " خطة تخريبية واضطرابية وضعف للتنفيذ هذه الليلة في كامل التراب الجزائري رجال قتلوا نيران محرقة تم إشعالها، خطوط هاتفية مقطوعة"[2]

**ج/ رد فعل الأحزاب والهيئات السياسية الجزائرية:**

إن اندلاع الثورة المسلحة لأول نوفمبر 1954 لم يكن نتيجة لأي مخطط معين من طرف أي حزب سياسي، بل اندلعت بفضل تنظيم سياسي ثوري قامت بالتخطيط له مجموعة من الوطنيين المقتنعين بضرورة الاعتماد على السلاح لتحرير الوطن من الاستعمار الفرنسي فالأحزاب السياسية التقليدية كانت تعمل بكل حزم تكافح من أجل تحسين الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للجزائريين دون الخروج من نطاق المؤسسات الفرنسية الموجودة بالبلاد، فقد واجهت الثورة في بداية انطلاقتها موقفا شبه عدائي من طرف الأحزاب والهيئات السياسية الجزائرية لأنها وجدت نفسها في خطر تمثيل جبهة التحرير لشرعية النضال المسلح ومساعد للشعب الجزائري في استرجاع استقلاله وفي البداية أظهرت معارضتها [3].

---

[1]–عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار الريحانة للنشر، ط1، د ب ن، 2002، ص 204

[2]–محمد لحسن أزغيدي، مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية 1956–1962، دارهومة للنشر، د ط، الجزائر،2009، ص 83

[3]–أحسن بومالي، إستراتيجية الثورة الجزائرية في مرحلتها الاولى1954–1956، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د ط، الجزائر، 1994، ص 271

فقد تأرجحت مواقف الأحزاب السياسية الجزائرية من اندلاع الثورة المسلحة بين المتحفظ والمعارض وحتى المشكك في إمكانية نجاح المشروع الثوري، ولكن ساهمت بعض المكاسب التي حققتها الثورة في أول انطلاقتها في تغيير نظرة هذه الأحزاب التي يمكن اجمالها فيما يلي[1]:

***موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري:***

إن العودة للأحداث تبين أن قيادة هذا الحزب تفاجأت كثيرا باندلاع الثورة فقد كان وضع الحزب مختلفا تماما عن غيره من الأحزاب وذلك بسبب السمعة السياسية التي يتمتع بها مؤسسه وأمينه العام "فرحات عباس*" فقد كان الموقف المبدئي للحزب هو المعارضة المطلقة للثورة والحقيق أن هذا الاتحاد لم يكن يؤمن بأن جبهة التحرير الوطني التي ظهرت فجأة لتنقل الصراع السياسي الى ميدان المعركة المسلحة قادرة على الاستمرار في الكفاح لمدة طويلة [2].

فقد كان موقف الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري واضح كل الوضوح فهو لا يتفق أبدا مع نداء جبهة التحرير الوطني بل إنه مناهضة صريحة للكفاح المسلح.

فقد رفض هذا الحزب بشدة أسلوب العنف والقوة واعتبر أن العنف المسلح لا يحل المشكلة غير أن هذا لن يمنعه من إتهام الإدارة الفرنسية المتبعة بأنها المسؤولة عما آلت إليه البلاد من فوضى متهما أيضا السلطات الفرنسية بالتعنت السياسي قصد إيجاد حل للأزمة والقيام بإصلاحات سياسية فقد ظل فرحات عباس ورجال حزبه عموما خلال السنوات الأولى من الثورة يرفضون منطق الكفاح المسلح ويدعون بالمقابل إلى القضاء على العنف واحترام القوانين وإرساء مساواة فعلية بين الأوربيين والمسلمين [3].

---

[1]-غالي غربي، مرجع سابق، ص 140

[2]-محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص ص151 154

*فرحات عباس: ولد في 24اكتوبر1899بدوار الشاملة في منطقة ريفية حدود هضبة جيجل، درس في جيجل وقسنطينة، جند في 1921،إلتحق بالجبهة في1956

-عيسى بن قبي ،فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية1939-1956 مذكرة دكتوراه علوم في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ ،جامعة الجزائر2، 2012/2011، ص 31

[3]-محمد العربي الزبيري ، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر1954، طبعة خاصة، وزارة المجاهدين،2007، ص ص 32 33

***موقف جمعية العلماء المسلمين:**

يعتبر موقف الجمعية من أكثر المواقف غموضا حيث انقسمت في توجهاتها إلى تيارين أحدهما يؤيد الثورة والآخر يعارضها .

- البصائر : من أهم جرائد جمعية العلماء في يوم 05 نوفمبر 1954 كتبت مقالا بعنوان " حوادث الليلة الليلاء " حيث جاء فيه ما يلي: فوجئت البلاد الجزائرية بعدد عظيم من الحوادث المزعجة وقعت كلها بين الساعة الواحدة والساعة الخامسة من صباح يوم الإثنين غرة نوفمبر وقد بلغ عدد الحوادث ما يزيد عن الثلاثين[1] كما أن جريدة البصائر تعتقد أن السبب الوحيد لهذه الحوادث هو الاستياء العام السياسي والاقتصادي والديني والثقافي واعتبرت أن الحل هو معالجة هذه القضايا الجزائرية [2].

إضافة إلى أن الجمعية أصدرت بيانا ونداءين وبلاغا كان ذلك في 28 يناير 1955 جاء فيه

" فضح الأساليب الوحشية الفظيعة التي استعملتها السلطة لمحاربة قمع حركة الثورة "

" ونحن نرى أن نعلق من جديد بعدما أفضنا في بيان أفكارنا الأساسية على صفحات البصائر "

" إن برنامج التغيرات الأساسية في أمور البلاد يجب ان يكون نتيجة بحث ودراسة مع ممثلي الأحزاب والمنظمات القومية " [3].

ومن يتبع أعداد البصائر فإنه يجد فكرة هذا الجناح تتبلور في افتتاحية الثامن فيفري التي كانت دعوة صريحة للجهاد، حيث جاء فيها عن الثوار أنهم رجال تحركوا ودبت فيهم روح الحياة الحرة الجانحة التي تحطم أمالها كل مفترض مهما كان قويا،

[1]- مقال الليلة الليلاء، مجلة البصائر، العدد 292، 1954، ص 1
[2]-محمد العربي الزبيري ، مرجع سابق، ص 35
[3]-مولود قاسم، نايت بلقاسم، مرجع سابق، ص 71

وتقدموا إلى الأمام يخوضون معركة الحياة، وقد حملوا أرواحهم فوق أيديهم فيزحفون إلى الأمام ولا يتقهقرون أبدا إلى الخلف[1]

كان هذا المقال بقلم الشيخ العربي التبسي*

***موقف الحزب الشيوعي الجزائري 1936-1956**

لقد كان هذا الحزب مرتبطا بالحزب الشيوعي الفرنسي متكونا من أوربيين وجزائريين، كان هو أيضا بعيدا عن المطامح الحقيقية للشعب الجزائري أي الاستقلال بواسطة السلاح كانت مواقفه متذبذبة[2].

إن الشيوعيين قد ظلوا يمارسون نشاطاتهم قانونيا في إطار المؤسسات الفرنسية ويشاركون في الانتخابات ويتخذون مواقف علنية ويبادرون باقتراح حلول سياسية إلى أن تم إيقاف جرائد الحزب الثلاث الجزائر الجديدة و....والجزائر الجمهورية، فقد التحق العديد من شباب الحزب بصفة فردية إلى صفوف جيش التحرير الوطني.

وقد اتخذ الحزب قرار أصدرته جريدته الحرية فتقول:

(بعد تحليل النداء السياسي الذي صاحب هذه الأعمال المسلحة فإن اللجنة المركزية للحزب تميل إلى الاعتقاد بأن هذه الأعمال ليست صادرة عن استفزاز أو مؤامرة ولكنها صادرة عن حركة جزائرية، عن جزائريين لم يعودوا قابلين بنظام استعماري ) وتضيف ان الشيوعيين لم يسبق لهم أن وافقوا على الأعمال الفردية، وكان أول نوفمبر مجرد اعتداءات ولم يكن ميلاد لجيش تحرير وطني وجبهة تحرير وطنية.

(وذلك أن الواقع هو أن الجزائريين من مسلمين وأوربيين يريدون العيش بسلام) ثم عادت اللجنة في فصل ختامي خاص لتقول (نؤيد إقامة جمهورية جزائرية ديمقراطية بمجلسها الوطني وعلاقة مساواة مع فرنسا[1].)

---

[1]-محمد العربي الزبيري، الثورة في عامها الأول ، مرجع سابق، ص 184

*-العربي التبسي:اسمه الحقيقي فرحاني العربي أو العربي بن بلقاسم المعروف بالتبسي ، ولدسنة 1891 بضواحي تبسة، تلقى تعليمه الأول بتونس، درس بالزيتونة وهومن أبرز مؤسسي جمعية العلماء المسلمين، كان كاتبها العام 1935 ،أشرف على الحركة التعليمية في المدارس الحرة تعرض لاختطاف المظليين في17 افريل 1957،مات شهيدا 1959ولايزال قبره حتى الان مجهولا من أثاره نشر مقالات في البصائر والشهاب

عمار عمورة الجزائر بوابة ما قبل التاريخ الى1962ج2،دار المعرفة للطباعة، د ط، الجزائر، 2006، ص 348

[2]–علي كافي، من المناضل السياسي إلى القائد العسكري، 1946–1962، دار القصبة للنشر، د ط، الجزائر، 1999، ص 50.

فقد كان ميالا للمطالبة بالإصلاح والتنديد بالقمع ورفع مستوى المعيشة فقد كان ينظر إلى أول نوفمبر أنه عملية استفزازية له[2]وبالفعل حدث تغيير كبير في موقف الحزب الشيوعي الجزائري على إثر اجتماع اللجنة المركزية وخاصة اتخاذ القرار المتعلق بتكوين أداة عسكرية وتخلت عن برنامجها الرامي إلى تنمية الكفاح السياسي كوسيلة لحل المشكل الجزائري.

هذه الأداة جاءت تحمل اسم "المحاربون من أجل الحرية "من أجل تحقيق غرضين أساسيين هما:

1-منع الجزائريين من الالتحاق بجبهة التحرير الوطني إذ توفر لهم الإطار العسكري.

2-التفاوض مع جبهة التحرير الوطني من أجل ما يسمى برنامج مشترك للعمل الثوري مع احترام الاستقلال السياسي لكل من فرنسا والجزائر غير أن جبهة التحرير رفضت المساومة ولم تعمل "المحاربون من أجل الحرية لأن الجماهير لم تحتضنهم ، لأنهم كانوا لا يقصدون سوى خدمة مصالح الحزب الشيوعي الجزائري[3]

.

[1]–مولود قاسم ، مرجع سابق، ص ص ص 77 78 79 80.

[2]–علي كافي مرجع سابق، ص 51.

[3]–محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص ص 175 176

# الفصل الأول

# الإصلاحات الفرنسية في عهد الجمهورية الرابعة(1955-1958)

**المبحث الأول:** ***الإصلاحات في عهد ما نديس فرانس وادغار فور.***

**المبحث الثاني: مشاريع جاك سوستيل الإصلاحية 1955.**

**المبحث الثالث: المواقف المختلفة من المشاريع الإصلاحية.**

## المبحث الأول: الإصلاحات في عهد ما نديس فرانس وادغار فور.

### المطلب الأول: في عهد ما نديس فرانس*

عند اندلاع الثورة الجزائرية في 01 نوفمبر 1954 كان ما نديس فرانس هو رئيس الحكومة الفرنسية، التي تألفت قبل ذلك بعدة شهور لحل مشكلة الفيتنام، وكان اندلاع الثورة صدمة كبيرة وضربة عنيفة لفرنسا، خاصة وأن الحوادث الدامية تجري في كل من تونس ومراكش، وآثار هزيمة "ديان بيان فو" ما تزال على حدود الشعب الفرنسي والسياسيين المثقفين فيها ومن أجل ذلك أعلن"ما نديس فرانس" رئيس الحكومة الفرنسية في الجمعية الوطنية الفرنسية يوم 13 نوفمبر 1954 بأن روح الإجرام المتأصلة في حفنة من الرجال يجب أن تقابل بقمع حاسم لا يعرف الهوادة لأن هذا الإجراء بريء من الظلم[1] وأن المسألة لا تعدو أن تكون مسألة اقتصادية واجتماعية ومما قاله في خطابه حسب ما نشرته الجريدة الرسمية في اليوم الموالي (أنه لا يمكن أن نتهاون عندما يتعلق الأمر بالدفاع عن السلم الداخلي للأمة وعن وحدة وسلامة الجمهورية وأن مقاطعة الجزائر تمثل جزء من الجمهورية الفرنسية منذ مدة طويلة ولن يقع التراجع عن ذلك، إن سكانها الذين يتمتعون بالجنسية الفرنسية والذين لهم نواب يمثلونهم في البرلمان قد برهنوا في وقت السلم مثل وقت الحرب من غير فرق في الجنس ولافي المعتقد عن تمسكهم بفرنسا[2] فلا يمكن أن نعرض هذه للخطر لأن الانفصال بين فرنسا والجزائر مستحيل وهذه الحقيقة يجب أن تكون واضحة سواء في فرنسا أو في الخارج وعلى نفس النقطة والوتيرة صرح وزير داخلية فرنسا "فرنسوا ميتران" بأن الجزائر أصبحت ميدانا للدماء والنيران، فهل ستكون الجزائر حلقة في هذه السلسلة مع العالم الثائر منذ 15 عاما على الأمم التي تريد السيطرة على العالم، كلا لن يقع ذلك لأن الجزائر هي فرنسا ودستورنا واحد وإن المفاوضة الوحيدة هي الحرب وأكثر من ذلك فقد أعطوا للحاكم العام"روجي ليونار" والقيادة العسكرية بالجزائر كل

[1]-عبد الكامل جوبية ، الثورة الجزائرية والجمهورية الفرنسية الرابعة 1956-1958، د دن، ط1، د س ن، ص 45
[2]-عمار بوحوش، مرجع سابق، ص 406

الوسائل للقيام بالحرب ضد الثوار وبهذا المنطق واجه الساسة الفرنسيون الثورة في بدايتها[1]

وفي البرلمان صرح " ما نديس فرانس" رئيس الحكومة الفرنسية ردا على نواب جزائريين خونة طلبوا منه بلهجة حب عميق لفرنسا أن يستعمل[2] الشدة والصرامة ويحقق الإدماج الكلي للجزائر في فرنسا قائلا:(لا تخافوا إن الأمة لن تسمح لأحد بأن يخاطر بوحدتها وأن ليس هناك انفصال للجزائر عن فرنسا) وهاجم الحكومة المصرية بأدب ولكن بحدة وقوة وقال :(إن الصداقة الفرنسية المصرية تعود إلى قرن ونصف كما أكد أهمية وحجم المساعدة الفرنسية لمصر اقتصاديا وفنيا وبرؤوس الأموال مستقبلا وأضاف بأنه لمن الخطر أن تشبه حال الجزائريين بتونس وسنضرب بشدة وبعد عودة الأمن والنظام سنزيل البؤس عن العمال الجزائريين في بلادهم، فالمشكل قبل كل شيء اقتصادي واجتماعي وسنخلق ظروفا في الجزائر تساعد على الحياة الرغدة التي تريدها فرنسا لأبنائها وهناك مواطنون شنوا حربا على وطنهم ولكن الشعب لم يتبعهم وقد اتخذنا الإجراءات الصارمة التي يقتضيها الموقف وأعددنا وجندنا جميع الإمكانات حتى تتغلب قوة الأمة وإن الجزائر هي فرنسا، ليس هناك إلا قانون واحد وأمة واحدة وبرلمان واحد هذا هو الدستور وهذه هي إرادتنا ولاحق لأي أحد بأن يشك في هذا وأن الاحتفاظ بالمجال الفرنسي في إفريقيا بقدر ما تسمح لنا به التصفية المجزئة لمصالحنا في آسيا لها إرادة فرنسا، أما في المجال السياسي فقد حللنا حركة انتصار الحريات الديمقراطية وشنت الشرطة حملة واسعة من الاعتقالات لأعضاء هذه الحركة وقادتها في الجزائر وفي فرنسا نفسها.

وقد نالت حكومة ما نديس ثقة أعضاء البرلمان الفرنسي12نوفمبر1954بـ 296صوتا ضد265صوتا بعد إعلانه أمام الجمعية الفرنسية أثناء مناقشة القضية الجزائرية بأن فرنسا تتفاوض مع أي طرف وأنها سوف تسعى للمحافظة على وحدتها الوطنية وسيادتها، أما المقيم العام بالجزائر "روجي ليونار" فقد وصف الثورة بأنها عبارة عن تمرد بعض الأعراش، وأن المتمردين عبارة عن مجموعة من اليساريين

[1]-عبد الكامل جوبيه، مرجع سابق، ص 46
[2]-مولود قاسم، مرجع سابق، ص ص106 107

ينتمون إلى الشيوعية العالمية والقاهرة هي التي تحرضهم على القيام بأعمال تخريبية وفي مؤتمر صحفي 02 نوفمبر1954قال:(إن السكان الذين يبرهنون حاليا في جميع الأوساط على هدوء كبير ورباطة جأش يستطيعون أن يطمئنوا بأننا سنتخذ جميع التدابير اللازمة لضمانة أمنهم وقمع التصرفات الإجرامية المرتكبة [1]

إن رد فعل جميع المسؤولين الفرنسيين يتمثل في استعمال القوة وقمع الثائرين وإلقاء القبض على جميع المناضلين أينما كانوا ففي نهاية نوفمبر 1954تمكنت الشرطة الفرنسية من سجن 750مناضلا والقيام بعمليات تمشيط دقيقة في منطقة الأوراس، إلا أن المشكل الذي واجهه الجيش الفرنسي هو أن جبهة جديدة قد تم فتحها ببلاد القبائل الكبرى ابتداء من جانفي 1955 وفتح جبهة ثانية قوية بشمال قسنطينة20 اوت1955 وفي أواخر1955 وصل السلاح إلى وهران فتم تصعيد العمليات العسكرية ضد قوات الاحتلال الفرنسي في جميع أنحاء البلاد، وعندها أدرك المسؤولون الفرنسيين أن سياسة القمع غير مجدية ، فحاولوا انتهاج سياسة جديدة وهي إصلاحات سياسية وإدارية في الجزائر وفي نفس الوقت كانوا يقومون بتوجيه ضربات قوية ضد الثوار.

وهكذا قام وزير الداخلية "فرانس ميتران" بتقديم مشروع إصلاحات سياسية وإدارية الى مجلس الوزراء الفرنسي بتاريخ 05 جانفي 1955 يتمثل في:

-الإسراع في إنشاء المدرسة الوطنية للإدارة لتأهيل المسلمين الجزائريين لمناصب المسؤولية في الوظيف العمومي.

-دمج الشرطة الجزائرية بمختلف تشكيلاتها الأمنية في الشرطة الفرنسية[2]

-تطبيق المادة 53من قانون الجزائر1947التي تنص على إلغاء نظام البلديات المختلطة.

أما الإصلاحات عل المدى الطويل فيحرصها المشروع في توفير السكنات ذات الطابع الاجتماعي وتعديل أسعار الطاقة الكهربائية وتوزيع الأراضي الزراعية على الفلاحين الجزائريين.

---

[1]–عبد الكامل جوبية ، مرجع سابق، ص 48

[2]–عمار بوحوش، مرجع سابق، ص ص 407 408.

أثار مشروع الإصلاحات المزمع تطبيقها في الجزائر المقدم للمجلس الفرنسي للمصادقة علية مناقشات حادة واختلافات شديدة بين مختلف المجموعات السياسية الفرنسية المتمثلة في المجلس الوطني الفرنسي وبرزت ثلاثة اتجاهات رئيسية:

-الاتجاه الأول: يؤيد مبدأ انتهاج سياسات وإصلاحات في الجزائر من قبل الحكومة الفرنسية إلا أن أصحابه يصرون على ضرورة استعادة الأمن والاستقرار قبيل تجسيد أي إصلاح[1]

-الاتجاه الثاني: فيحصر الإصلاحات في النواحي الاقتصادية والاجتماعية، فقط أما الجوانب السياسية فإنها سابقة لأوانها وإن طبيعة الإصلاحات المقترحة من طرف الحكومة الفرنسية لتحسين الوضع في الجزائر سترغم الفرنسيين على الخروج من الجزائر لأن هذه الأخيرة ستصبح منطقة دستورية شبيهة بما حدث في القطر التونسي.

-الاتجاه الثالث: فإن مؤيديه يرفضون فكرة الإصلاحات بل يطالبون بانتهاج اقصى أساليب القمع ضد الثوار ويحذر هذا الاتجاه الحكومة الفرنسية من مغبة التفكير في الإصلاحات ذات الطابع السياسي لما لها من تأثيرات خطيرة على مستقبل فرنسا خاصة إذا تمسكت الحكومة الفرنسية بتلك الإصلاحات السياسية والإدارية الواردة في القانون التي تنص على إلغاء النظام العسكري والبلديات المختلطة وتحرير الدين الإسلامي وترسيم اللغة العربية التي تعتبر في نظرهم تنازلا للذين حملوا البنادق وخطوة عملاقة في طريق التخلي عن العمالات الثلاث المكونة للجزائر الفرنسية .

استغل معارضو الإصلاح وغالبيتهم من مستوطني الجزائر تردي الأوضاع العسكرية لإفشال تمرير مشروع الإصلاحات للمصادقة عليه وكان "رني موري" النائب على عمالة قسنطينة من أشد المعارضين لهذه الإصلاحات واستطاع بفضل نفوذ وقوة اللوبي الذي يتزعمه المتحكم في مراكز القرار في باريس من إسقاط حكومة "ما نديس فرانس "واتهام هذا الأخير بتعيين يساري يهودي هو "جاك سوستيل" حاكما عاما على الجزائر زيادة على نية حكومته في فتح باب للمفاوضات مع جبهة التحرير الوطني

[1]–غالي غربي، مرجع سابق، ص 202.

مما يعرض الإمبراطورية الفرنسية للتخريب، ورغم الدفاع المستميت من قبل "ما نديس فرانس" عن توجهات حكومته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المراد تطبيقها في الجزائر ومزاياها المستقبلية على تطور الأحداث ومنها تصريحه في هذا السياق(في إفريقيا الشمالية إما أن تكون هناك سياسة المصالحة أو سياسة القمع واستخدام القوة مع تحمل كل العواقب الوخيمة التي تترتب عنها ).

وبسقوط حكومة "ما نديس فرانس" اختفى مشروع الإصلاحات السياسية في الجزائر وحل محله مشروع يميني من إيحاء النواب الذين يمثلون مصالح الأوربيين في الجزائر، ونظرا للفراغ السياسي الذي حدث في الجزائر بعد استدعاء"ليونارد"12فيفري1955 فقد جاء "سوستيل" إلى الجزائر يوم 15فيفري 1955 بعد أن صديقه القديم"بورجيس مونوري" الوزير الجديد للداخلية في حكومة " إدغار فور "اليمينية بأن منصبه في الجزائر مضمون ولا يوجد أي إشكال في الموضوع وقد جاء الحاكم العام الجديد إلى الجزائر في لباس مدني واستلم مهامه بدون استقبال أو حفل رسمي، وفي البداية رفض الأوروبيين التعامل معه على أساس انه رجل "ما نديس فرانس" المغضوب عليه، وبالفعل فقد أراد سو ستيل أن يكون رجل الإصلاحات السياسية وانتهج سياسة جديدة يمكن ان يطلق عليها سياسة الإدماج لأنه لا يمكن الاستمرار في سياسة حرمان الجزائريين من الحقوق السياسية بعد تمردهم على فرنسا ولايمكن تشجيع أبناء الوطن على الانفصال عن فرنسا.

## المطلب الثاني :في عهد إدغار فور*

سقطت حكومة ما نديس فرانس يوم 05 فيفري 1955 على إثر الضغوطات التي مارسها اللوبي الكولونيالي بزعامة رئيسه "ما ير" الذي ساند مجيء إدغار على رأس الحكومة وجاك سوستيل كحاكم عام وفي عرضه المقدم للمجلس الوطني الفرنسي في 23 فيفري 1955 [2]عرض "إدغار فور" الخطوط العامة للسياسة واحترام الدستور

* - إدغار فور: ولدسنة1908 مارس مهنة المحاماة بباريس التحق بصفوف المقاومة اثناء الاحتلال الألماني اشرف على المصلحة القانونية التابعة للحكومة المؤقتة الفرنسية بالجزائر في 1946لنتخب نائبا للبرلمان الفرنسي ،واصبح وزيرا للمالية ووزيرا للمالية1950-1951 ووزيرا اول 1952ووزيرا للخارجية19955وفي 1978فاز بعضوية الأكاديمية الفرنسية.

[2]-عباس فرحات، مرجع سابق، ص 144 145

الجزائري رغم إقراره بصعوبة التعامل مع المشكل الجزائري إلا أن هذا الأخير في رأيه المشكلة ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية سببها البطالة والفقر والتزايد المضطرب في عدد السكان وقام بالاستعجال لإيجاد حل[1]الذي تمثل في موافقة المجلس على تقديم الإعانات المالية بصفة مستمرة وأمام خطورة الوضع في الجزائر وتسارع الاحداث اضطر المجلس الوطني الفرنسي منح الثقة لحكومة "إدغار فور" التي سارع رئيسها للإعلان على تشكيلها في 24 فيفري 1955 ومن أبرز الشخصيات في هذه التشكيلة وزير الداخلية Bourges Mounay والذي كان من أقرب المقربين لجاك سوستيل وقد نجح هذا الأخير في إقناع حكومته اليمينية بتثبيت جاك سوستيل اليساري في منصبه وذكر جاك سوستيل أن قبوله العمل مع غريم سياسي نابع من ارتياحه، خاصة وأن "إدغار فور" التزم بتمسك حكومته بسياسة الإصلاحات التي باشرتها الحكومة السابقة وسيزكى من طرف المجلس الوطني الفرنسي[2].

ومن هنا تبدأ سياسة الإدماج التي مارسها "إدغار فور" على الجزائريين وقرر أن يكون للجزائريين حقوق المواطن كلها وأن يكون لهم من يمثلهم هذا في حين أن المليون أوربي الموجودين في الجزائر يتمتعون بعدد من المقاعد الانتخابية يساوي عدد المقاعد الانتخابية التي يتمتع بها ثماني ملايين ونصف المليون من العرب والبربر الجزائريين وأن سكان المقاطعات الثلاث في الجزائر يجب أن يكون لهم نواب يمثلونهم في البرلمان الفرنسي وأن يكون عدد هؤلاء النواب على نفس النسبة لسكان أي مقاطعة أخرى في فرنسا وهذا معناه أن يكون للجزائريين 120 نائبا جزائريا في البرلمان الفرنسي[3].

وأن يكون للشباب الجزائري في مجموعة ثقافة عصرية هذا في حين أن 20 في المئة فقط في الوقت الحاضر من الأطفال المسلمين يجدون مقاعد لهم في المدارس وهذا معناه أن الفرنسية قد بقيت بالنسبة للسكان الجزائريين لغة أجنبية، وأن تنتهي سياسة التمييز التامة بين السكان الاوربيين والمسلمين سواء في المناصب العليا أو الصغيرة أو

[1]-غالي غربي ، مرجع سابق، ص245

[2]–غالي غربي ، الرجع نفسه، ص 205

[3]–عبد الله شريط ، ا لثورة الجزائرية في الساحة الدولية ،1955ج2 منشورات وزارة المجاهدين، ص 177.

حتى في الجامعات الجزائرية حيث يوجد 5000 طالب جزائري ليس من بينهم إلا 350 من المسلمين وفيما يخص الوظيفة العمومية يوجد موظف مسلم في مقابل موظفين أوربيين وهذه الأوضاع كلها لا يمكن أن تنقلب رأسا على عقب في فترة قصيرة نسبيا ولكن يجب أن يكون التطور في شأنها ممهلا أو سريعا تبعا لنفوذ العناصر الأوربية على الإدارة العليا ممن يريدون إيقاف هذا التطور أو نفوذ العناصر الإسلامية التي تريد الإسراع فيه وفي هذه الحالة نفهم كيف أن "إدغار فور" لا يستطيع إلا أن يمنح إصلاحات محدودة وهذا خارج الوعود الكاذبة التي لا حساب لها وهي إصلاحات كان يمكن في وقت من الأوقات أن تكون خطوة إلى الامام ولكنها في الظروف الراهنة لا قيمة لها على الإطلاق.

الواقع أن الإدماج معناه الحرب وهذا ما يفسر لنا أن كثيرا من الناس الذين كانوا في الماضي مناصرين لسياسة الإدماج هذه أصبحوا الآن من أنصار سياسة الاستقلال الداخلي ذلك أن الإدماج لا يكون في هذه المسألة أي التباس أو غموض فإذا فتحنا بهذه الصورة أو تلك باب المفاوضات فإن هذا الباب لا يمكن أن يؤدي إلا إلى نوع من الاستقلال الداخلي الذي تتفاوت درجة اتساعه أو ضيقه وسيقال أن الحركات الوطنية الرئيسية في الجزائر لا تطالب بالاستقلال الداخلي ولكنها تطالب بالاستقلال التام ولا تطالب بتجديد المجلس الجزائري ولكن لتكوين جمعية تأسيسية وأنه بين هذين المفهومين توجد الهوة العميقة التي تفصل بين العناصر الديمقراطية الفرنسية في شمال إفريقيا وبين الجماهير الكبرى من المسلمين وهذه السياسة الإدماجية التي قام بها "إدغار فور" والتي سوف تعطي حق التمثيل السياسي في البرلمان الفرنسي ثماني ملايين مسلم وهذا يعني خلق قوة إسلامية داخل السلطة التشريعية في فرنسا ذاتها وهذا ساهم وبدرجة كبيرة بإسقاط السياسات الفرنسية بالجزائر وعلى رأسها مشروع الإدماج الذي باء بالفشل.

**المبحث الثاني: مشاريع جاك سوستيل الإصلاحية 1955**

عين جاك سوستيل* كحاكم عام للجزائر في شهر جانفي 1955 من طرف رئيس الحكومة "ما نديس فرانس "والذي أعطاه الثقة عند تعيينه لأداء مهامه، وفي ظل الثورة التحريرية التي أربكت الأداء السياسي وأضعفت الحركة الاقتصادية مما جعلها تعرف انخفاضا في المستوى فضلا عن الخسائر الكبيرة التي مست البنى التحتية، نتيجة ضربات الثورة الموجعة وقد استقبل المستوطنون جاك سوستيل ببرودة ولكن في غضون شهور قليلة استطاع أن يلفت الانتباه بعد أن تبنى طموحاتهم الرامية الى إبقاء الجزائر فرنسية[1].

## ***المطلب الأول: الإصلاحات الاقتصادية:***

زيارات ومعاينات وبلورة المشروع: زار جاك سو ستيل الحاكم العام الجديد الذي وصل إلى الجزائر في 08فيفري 1955 وكله أمل وثقة في تحقيق حلم المعمرين والأقدام السود بل والعسكريين والسياسيين المتطرفين الذين ما انفكوا يرددون منذ أمد نغمة أو أسطورة الجزائر فرنسية في زيارة تفقدية[2] شملت كل من الأوراس، باتنة، مشونا، تبيان، أريس، تبسة، منطقة القبائل، وكذا الجزائر العاصمة، وقد اكتشف ثلاث مشاكل رئيسية هي :

1-سوء إدارة وتسيير الجزائر التي لازال خاصة نظام البلديات المختلطة المنقسمة إلى دواوير ومشاتي، وقام بتعيين متصرفين إداريين لتسييرها .

2-فشل العمليات العسكرية الكبرى لقوات الاحتلال التي ركزت على التمشيط على نحو شامل ودقيق من أجل التضييق على الثوار ولكن كل تلك العمليات باءت بالفشل والنتائج السلبية.

---

*– جاك سوستيل ولد سنة 1912 بمونوبولي فرنسا تلقى تعليمه الثانوي في ليون وتحصل على إجازة في الفلسفة من المدرسة العليا اشتغل أستاذا في علم الاجتماع وعرف بانجذابه إلى البحث ونجا عته في علم السلالات التحق في 1940 بصفوف المقاومة إلى جانب ديغول وعين مديرا للمصالح السرية والجوسسة المضادة بالجزائر 1930 صار محافظا للجمهورية في بوردو.

[1]–غالي غربي ، مرجع سابق ، ص 106

[2]–مولود قاسم، فرنسا والثورة الجزائرية 1954–1958 دراسات في السياسات والممارسات ، د د ن، د ط، د ب ن ، د س ن ، ص ص 41 40

3-نقص المعلومات الأمنية الضرورية على نحو كامل ولازم لإنجاح العمليات العسكرية الفرنسية التي شرع تدريجيا للقضاء عليها، حيث يرجع ذلك إلى غياب العلاقة النوعية *والإيجابية* مع الشعب الجزائر ي ولذلك فالمستعمر ليس محل ثقة، ورسم صورة جديدة بمواصفات أكثر واقعية[1]

وقد قام جاك سوستيل بعدة مشاريع اقتصادية وهي كالتالي:

-تمثلت الخطوة الأكثر إيجابية من منظور إدارة الاحتلال في تحسين الحد الأدنى المضمون من الأجر وقد تجسد ذلك بمرسوم صادر شهر مارس 1956رغبة في تحسين القدرة الشرائية للجزائريين الذين تملكهم الفقر وعشش بينهم البؤس، وللإشارة فإن الأجر الأدنى المضمون عرف نموا طفيفا، حيث انتقل من 340فرنك قديم إلى 440 فرنك، أي بفارق 100فرنك، وتوالت المراسيم في مجال الزراعة كإنتاج اللحوم والحلفاء، كما قدمت تسهيلات كثيرة ومتنوعة في الميدان الفلاحي من أجل تسريع عمليات منح القروض للفلاحين المسلمين، حتى يقدم على خدمة واستصلاح الأراضي، ولخدمة العملية وتعزيزها رفعت الميزانية الموجهة للجزائريين ارتفاعا محسوسا بلغ 80مليار فرنك، أي بارتفاع بلغ 40في المئة قياسا بالميزانيات السابقة وهو مؤشر قوي على الذهاب بالإصلاحات إلى مجالات أخرى أوسع، لتخفيف جزء من البؤس على الشعب الجزائري ورفع الحرمان في محاولة لكسر الصورة السلبية التي يحملها الخيال الشعبي الجزائري عن الاحتلال، أفرادا ومؤسسات كمرحلة أولى وصولا إلى عزله عن الثورة كمرحلة نهائية[2].

كما تضمن المخطط السوستالي في جزئه الاقتصادي إلى مسائل هامة كالنظام العقاري، القروض الفلاحية، تثمين الأراضي المسقية وكذلك إلغاء نظام الخماسة على اعتبار أن المجتمع الجزائري مجتمع زراعي، وتقديم أدوات الإنتاج رغبة في دفع الزراعة وتطويرها.

[3]–عبد الحميد زوزو، محطات حاسمة في تاريخ الجزائر ، دار هومة ، ط1، د ب ن، د س ن، ص415

[2]–محمد عباس، مرجع سابق، ص ص 390–391

كما تضمن المخطط فكرة عصرنه الفلاحة، وقام أيضا بفتح وتوسيع الصناعات الخفيفة قصد خلق وظائف ومناصب شغل، كما فصل الدين الإسلامي عن الإدارة الفرنسية، وهذا استجابة لأحد المطالب الأساسية التي تنادي بها جمعية العلماء المسلمين، وأيضا تعليم اللغة العربية في المدارس وهو مطلب تنادي به كافة التشكيلات السياسية، ولم تقتصر مشاريع سوستيل على المجال الاقتصادي فقط بل كانت له أيضا مشاريع سياسية[1]

في الميدان السياسي عمل على تشكيل القوة الثالثة، وذلك من خلال الاتصال بممثلي الأحزاب والمنظمات التقليدية وعلى رأسهم "فرحات عباس" زعيم حزب البيان الجزائري الذي اجتمع به منفردا باعتباره كان يحبذ تطبيق قانون 1947/09/20 الخاص بالجزائر، وحسب العضو القيادي في حزب البيان المحامي "قدور ساطور" أن سوستيل عرض عليهم تشكيل قوة ثالثة لتجاوز رؤوس الفتنة بين الطائفتين، ولكن كان رد فعل "فرحات عباس " بإعلانه الرسمي تحت عنوان الجزائر جزائرية، مما جعل سوستيل يتوجه إلى "بن يوسف بن خدة " و"عبد الرحمان كيوان" لكنه فشل مرة ثانية، حيث لم يقبل به القادة الوطنين بسبب عدم إشارة مشروعه إلى الاستقلال حيث قال "عبان رمضان "(لا يمكن أن نوافق على مشروع لا يشير الى الاستقلال )وكان يهدف من ورائها إلى عزل جبهة التحرير الوطني والتفريق بين قادتها[2]

## المطلب الثاني: الإصلاحات العسكرية

أول ما قام به سو ستيل في المجال العسكري هو رفع تعداد الجيش الفرنسي، حيث ارتفع عدد الجنود من160 ألف جندي في يوليو 1954 ليناهز190ألف قبل نهاية سنة1955، إضافة إلى إعلان حالة الطوارئ ابتداء من 1955/04/03،كما عمل على تطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية وإقامة[3]المحتشدات والمعتقلات، كما لجأ إلى التهجير

[1]–جمال قندل ، إشكالية التطور وتوسع الثورة الجزائرية ، د د ن، د ط، د س ن، ص90

[2]–غالي غربي، مرجع سابق، ص 115

[3]–محمد عباس، مرجع سابق، ص 136

المبكر للسكان والقصف الجوي لمئات القرى بهدف منع الثوار من استخدامها قواعد للتموين.

وأهم الأساليب التي أمر سوستيل بتطبيقها حرب العصابات المضادة التي طبقت على منطقة الأوراس والتي قام بتطبيقها خبراء من حرب الهند الصينية، كما قام بتدعيم قواه العسكرية باللجوء إلى الحلف الأمريكي من أجل الحصول على المروحيات الحربية، وعلى مستوى نفس المنطقة استعمل جاك سوستيل ما أسماه بالتهدئة ولتنفيذها عين جنرالين بالمنطقة الأولى الجنرال "فانو كسام "لإدارة الحرب على المستوى العسكري، والجنرال "بارلانج" لإدارة الحرب على المستوى النفسي بمساعدة العقيد "غوسوا" من المكتب الخامس، وبهذا وضع جهازا حربيا للقضاء على الثورة، وفي منطقة الأوراس يقوم على الاستعمال المطلق للقوة العسكرية ولكن هذا الجهاز لم يثبت فعاليته، ومن بين الشواهد التي تبين فشله هجومات 20 أوت 1955 بالشمال القسنطيني بمشاركة شعبية مباشرة وتلتها بعد ذلك معركة الجرف .

وعلى الصعيد العسكري دائما عمل سوستيل بالتنسيق مع مصالح مديرية حماية الإقليم بالجزائر من أجل إنشاء جيش التحرير الوطني بالمنطقة الثالثة القبائل ولكن تم اكتشافها من طرف مفتش جزائري يعمل بها أخبر "كريم بلقاسم" الذي شجعهم على الانضمام إلى هذه القوة بنية تسليح المنطقة بسلاح العدو نفسه ولكن رحل سوستيل دون أن يعلم أنه وقع في فخ جيش التحرير الوطني .

ولم يقتصر مشروع سوستيل على الأساليب السياسية والعسكرية والاقتصادية، بل شمل حتى المجالات الاجتماعية وظهر ذلك من خلال تصريحه (أن الاعمال التي تواجهنا عظيمة جدا وهي تشمل سائر الميادين فيجب علينا تقويم الحالة المادية والأدبية والسياسية والثقافية والاتحاد هو أول وسائل النجاح ويضم المشروع في هذا المجال ما يلي :

*تقسيم إداري جديد يتمثل في إنشاء عمالات ودوائر جديدة

*فصل الدين الإسلامي عن الإدارة الفرنسية هذا استجابة لأحد المطالب الأساسية التي تنادي بها جمعية العلماء المسلمين

*تعليم اللغة العربية في المدارس الحكومية وهو مطلب تنادي به كافة التشكيلات السياسية.

*محاربة الأمية بواسطة اللغة الفرنسية لعل ذلك يقرب الجزائريين أكثر الى الأمة الفرنسية.

* فتح أبواب التكوين المهني من أجل المساواة بينهم وبين أبناء المستوطنين.

*تمكين الجزائريين المفر نسين بالتوظيف العمومي من خلق قوة ثالثة.

*تكثيف المساعدة من طرف الوطن الأم في المشاريع الاجتماعية لتوفير جو من الارتياح والرضي لدى أغلبية السكان.

ولقد أضاف إلى تلك البنود من أجل تجديد إعطاء الحق للمرأة الجزائرية في الانتخابات وقام بإنشاء المصالح الإدارية المتخصصة SAS والتي تم تطبيقها خاصة في المناطق الريفية من أجل إحلال الأمن، ومن خلالها تم إضافة عمالتان هما البليدة وعنابة في1955 إلى العمالات السابقة الجزائر، وهران وقسنطينة، وكان الهدف من وراء إنشائها هو دعم ومواصلة الحرب النفسية في أوساط السكان بتقديم المساعدات لهم للقيام بعملية الاستخبارات والدعاية لمنجزات إدارة الاحتلال[1]، وتعتمد تلك المصالح خاصة على العنصر النسوي ورجال متخصصين في المجال وإضافة إلى ذلك قام بتأسيس مراكز اجتماعية في أكتوبر1955 والتي أشرفت عليها الباحثة الاجتماعية "جرمان تيون" المتخصصة في المجتمع الأوراسي وكان إنشائها لمعرفة حجم البؤس والفقر باعتبارها حليفا موضوعيا لجبهة التحرير الوطني في مشروعها الثوري ولكن سرعان

[1]-حسينة حمايدية، المستوطنون الاوربيون والثورة الجزائرية، د د ن، د ط، د ب ن، د س ن، ص 128

ما فشل هذا المشروع خاصة بعد هجومات1955/08/20الذي حكم نهائيا على مشروع سوستيل وبينت موقف الشعب الجزائري وعدم ثقته في الحكومة الفرنسية[1]

## المبحث الثالث: المواقف المختلفة من المشاريع الإصلاحية

لقد قوبلت هذه الإصلاحات بعدة مواقف مختلف سواء من الجانب الفرنسي أوالجانب الجزائري على النحو التالي:

### ***المطلب الأول: الجانب الفرنسي***

ما كاد المشروع الإصلاحي يخرج إلى العلن، حتى تعرض إلى سيل عارم من الانتقادات الشديدة واللاذعة تزعمها المستوطنون الأوروبيون وبعض الشخصيات السياسية الفرنسية.

فبالنسبة للمستوطنين فإن هذه الإصلاحات ماهي إلا هدية مجانية تقدم للمتمردين وسارع العديد من الشخصيات المنسوبة لهذا اللوبي حشد كل الإمكانيات الممكنة لإفشال وعرقلة هذا المسعى الحكومي ومن أشهر هذه الشخصيات "بانكاتكريفو" رئيس بلدية سكيكدة "بيير بونس" أحد قدماء الموظفين في الحكومة العامة، فقد توج تحركهم هذا بميلاد تنظيم سياسي جديد معارض لتوجه الحكومة الإصلاحي وهو "الاتحاد الفرنسي الشمال الافريقي ".

ومن الشخصيات التي أبدت اعتراضها على سياسة الاصطلاحات المنتهجة نذكر "لاكوير" رئيس المجلس الجزائري، الذي تمادى في معارضته إلى درجة أنه قدم مشروعا بديلا عن الذي قدمه "جاك سوستيل" وتنوع تيار المعارضين واشتد ، وأجمع هؤلاء أن ارتجالية الحكومة في سن هذه الإصلاحات ستكون لها عواقب وخيمة لأنها سابقة لأوانها وفي غير محلها وهناك من النواب من وصفها بغير المعقولة كيف لا وصاحبها "جاك سوستيل" كان يعتمد على إمكانية الوصول إلى إدماج شامل للجزائر في فرنسا.

[1]-محمد عباس، مرجع سابق، ص 142

وهذا تجاهل للمعطيات الداخلية والخصوصيات الذاتية للشعب الجزائري، وقد رفضت غالبية النواب في المجلس الوطني الفرنسي التي تعطي للمسلمين الجزائريين البالغ عددهم 8ملايين حق التمثيل السياسي في البرلمان الفرنسي، ما يمكنهم من خلق قوة سياسية إسلامية داخل السلطة التشريعية في فرنسا ذاتها وبالتالي فرض قيمهم ونفوذهم على الفرنسيين .[1]

زيادة على الأثر الذي تركه هذا الرد على مواقف السياسيين المعترضين الذين تحطمت أحلامهم في إمكانية إيجاد حركة تجمع للجزائريين والأوربيين في إطار أخوة جديدة ترفض العنف أيا كان مصدره.

فقد رأى هؤلاء في الإجراءات العسكرية والقمعية التي رافقت تطبيق إعلان حالة الطوارئ وإقامة المحتشدات وتطبيق مبدأ المسؤولية الجماعية، تناقضا مع شعار "إحلال الود والثقة والسلام " وكان مستشاروه أول من سارع إلى تقديم استقالتهم من الجهاز الحكومي في30ماي 1955 وازدادت عزلة سوستيل بعد التصريح المدوي لرئيس بلدية الجزائر الذي أدلى للجريدة الفرنسية .....عندما قال:(إن سياسة الإدماج قد تجاوزتها الوقت ولم تعد ملائمة للجزائر، وإنني أفضل سياسة جديدة هي إقامة دولة جزائرية في إطار نظام فدرالي مع فرنسا[2])

## المطلب الثاني: الجانب الجزائري

لم تختلف المواقف الجزائرية عن مثيلاتها الفرنسية وإن اختلفت منطلقات الرفض لدى كل طرف.

في نظر الجزائريين فإن الإصلاحات التي تضمنها مشروع "سوستيل"[3] لا تفتأ أن تلقى نفس المصير الذي عرفته المشاريع الإصلاحية السابقة، وأن فكرة الإدماج أضحت الآن أمرا قد تجاوزه الزمن .

---

[1]- غالي غربي ، مرجع سابق، ص 213

[2]- ما رثا مورث، فشل الاستعمار الفرنسي في الجزائر، دار القصبة للنشر، د ط، د ب ن، د س ن، ص 200

[3]–محمد عباس، مرجع ، ص142

ومن الشخصيات السياسية الجزائرية التي عبرت عن موقفها "فرحات عباس" الذي قال في الإصلاحات (ناقصة جدا فقد كان في الإمكان أن نرحب بها في 1920 أو في 1930 أو في 1939، أما في1955 فلم يعد لها أي صدى لدى المسلمين ).

ورغم كل المحاولات المتكررة من طرف السلطات الفرنسية من أجل[1] فرض السيطرة على الجزائريين عن طريق مختلف الإجراءات ولكن مصيرها كان دائما الفشل، ولعل أهم أسباب ذلك اعتماد السلطة الفرنسية في تطبيق مشاريعها على القوة العسكرية ويظهر ذلك من خلال اشتراط "جاك سو ستيل " لتنفيذ إصلاحاته على وضع قانون حالة الطوارئ والذي سمح بالقيام بإجراءات قمعية لم تزد الجزائريين إلا اقتناعا بضرورة الثورة وتحول بذلك قانون الطوارئ رغم تسلط أساليبه الى أداة انعكست إيجابيا على الثورة وزادت من التفاف الشعب حولها، وما يبرهن ذلك هجمات الشمال القسنطيني 20 أوت 1955 ويقول "البشير الإبراهيمي "في هذا الصدد(إن الحكومة الفرنسية لتضل السبيل إذ كانت تعتقد أن الإرهاب وقوة جيوشها تمكنها من إقرار السيطرة الفرنسية والاستغلال الاستعماري بالجزائر).

وقد نالت الإصلاحات المقترحة لإخماد الثورة[2] معارضة شديدة من طرف الأوربيين، ويظهر ذلك جليا من خلال اسقاط "روجي ليونار" الذي أصبح لعبة بيدهم ، لما وقفوا في وجه إصلاحات سوستيل بسبب ما تفرضه من مساواة بينهم وبين الجزائريين وامتدت تلك المعارضة إلى السياسيين بفرنسا لأنهم يرون أن الادماج سوف يعطي حق التمثيل السياسي في البرلمان الفرنسي لـ 8 ملايين مسلم ، وهذا يعني قوة سياسية إسلامية داخل السلطة التشريعية في فرنسا ذاتها وبهذا ساهموا بدرجة كبيرة في إسقاط السياسات الفرنسية بالجزائر على رأسها [3]مشروع الإدماج لسوستيل الذي تراجع عنه ووضع مشروع إصلاحي جديد تحت شعار سياسة الامتزاج الذي يعتمد على تطبيقها مجموعة من النواب الجزائريين بالمجلس الجزائري أطلق عليهم اسم مجموعة المعتدلين، إلا أن الجبهة تفطنت لذلك بإصدار وثيقة تعرف بلائحة مجموعة 61، أما

[1]–غالي غربي، مرجع سابق، ص 214

[2]–أثار محمد بشير الإبراهيمي ، تقديم احمد طالب الإبراهيمي ، ج5، دار الغرب السلامي، د ط، 1997، بيروت، ص 58

[3]–محمد عباس، نداء الحق ، دار هومة للطباعة والنشر، د ط، الجزائر، 2009، ص 169

المعتدلون الفرنسيون رأوا بأن هناك تناقضا كبيرا بين الأساليب والإجراءات القمعية والعسكرية وشعار إحلال الثقة والسلام وهذا ما عجل قرار انتقال سوستيل.

وقد تزامنت تلك الإصلاحات والإجراءات الفرنسية مع الانطلاقة القوية التي عرفتها الثورة الجزائرية في تلك الفترة ،وذلك رغم الصعوبات التي تواجهها خاصة من الناحية المادية على مستوى نقص التموين بالسلاح والذخيرة خاصة على مستوى الولاية الرابعة والخامسة، وهنا قام عبان رمضان بصياغة بيان مطول موجه الى الشعب الجزائري في 04 أكتوبر 1955 أهم ما جاء فيه "أن السلطات الفرنسية تبذل ما في وسعها لإخفاء الحقيقة " وقد دعا الشعب للانضمام إلى صفوف جبهة التحرير الوطني بقوله:(أيها الجزائريون تعالوا جميعا لتعزيز صفوف جبهة التحرير الوطني، إن النصر مرهون بما يقدمه كل جزائري في المساهمة إلى جانب قواتنا المحاربة)[1].

وقد وصلت الثورة حتى إلى فرنسا وكان السيد "مراد ديدوش" هو أول مسؤول لاتحادية جبهة التحرير الوطني في فرنسا، وقد ظل يقودها أكثر من عام ويعود إليه الفضل في إرساء قواعدها وتوفير الشروط الموضوعية، ولتطويرها زوده "محمد بوضياف" بالتعليمات اللازمة لبعث جبهة التحرير الوطني بفرنسا وأروبا، ذلك رغم سيطرة أتباع مصالي الحاج على المنطقة وهذه المؤشرات جعلت[2]السلطات الفرنسية تشعر بالخطر فلجأت إلى إسكات المقاومة المسلحة في تونس والمغرب سنة1956 وكان هذا التحرك السريع على الجبهتين عبر بوضوح على نية التفرد بالجزائر والقضاء على التمرد في أقل وقت ممكن بشن حرب شاملة لا تستثني أحدا من الجزائريين تقريبا .

أما على الصعيد السياسي فقد لجأت الثورة بالإضافة إلى استقالة أغلبية المنتخبين في الهيئات المحلية والوطنية استجابة لنداء جبهة التحرير الوطني في 06 ديسمبر 1955 دعت إلى مقاطعة الانتخابات التشريعية المقررة في 02 جانفي 1956 مما أدى إلى تأجيلها .

---

[1]–محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر، د د ن، د ط، د ب ن، د س ن، ص

[2]–محمد عباس، مرجع سابق، ص 168

وعلى الصعيد الدبلوماسي فقد كسبت الثورة الجزائرية تضامنا من قبل الدول الآفرو آسيوية وكان حضور الثورة لمؤتمر باندونغ أول انتصار دولي أحرزت عليه الثورة وقد كان لآيت أحمد ومحمد يزيد دورا كبيرا في ذلك وقد فتح مؤتمر بان دونغ أمام الثورة الجزائرية أبواب المنظمات الدولية في مقدمتها هيئة الأمم المتحدة حيث تم تسجيل القضية في جدول الأعمال للدورة العاشرة للجمعية العامة في سبتمبر1955 ، هذه التحولات الحاسمة ترجع إلى طبيعة الثورة الجزائرية[1] التي تعتمد على القوة الشعبية بالدرجة الأولى ويقول في هذا الصدد الصحفي "روجي باز": (إن السر يكمن في اختيار الحرب الشعبية، مساندة الشعب للثورة يشكل عنصرا حاسما في مثل هذا النوع من الحروب ) ومن خلال ما سبق نستنتج أن الأوضاع العامة بالجزائر تمثلت في الانطلاقة القوية للثورة الجزائرية والتي سعت الحكومة الفرنسية طيلة الفترة الممتدة من 1954 إلى1955 إلى القضاء عليها بمختلف الطرق والأساليب في جميع الميادين الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ، ولكن جميع محاولاتها باءت بالفشل نظرا للتصعيد العسكري والقمعي الذي طبقته للقضاء على الثورة الجزائرية والذي سوف يزداد حدة بعد تعيين "روبير لاكوست"[2] وزيرا مقيما بالجزائر .

[1]–محمد العربي الزبيري، مرجع سابق، ص 33

[2]–محمد عباس، مرجع سابق، ص 330

# الفصل الثاني

## إصلاحات الحكومة الفرنسية 1958/1957

**المبحث الأول إصلاحات الحكومة الفرنسية في عهد غي موليه 1956**

**المبحث الثاني: إصلاحات الحكومة الفرنسية 1957 والمواقف منها**

**المبحث الثالث: الثورة الجزائرية تتصدى للاكوست**

***المبحث الرابع: أثار سياسة لاكوست على الجزائريين.***

## المبحث الأول إصلاحات الحكومة الفرنسية في عهد غي موليه1956

### المطلب الأول: إصلاحات غي موليه1956

لم تختلف استراتيجية غي موليه*[1] عن تلك التي رسمتها الحكومات الفرنسية السابقة، فعلى المستوى العسكري أولت حكومته اهتماما كبيرا بذلك من خلال تدعيم المجهودات الحربية، وتقوية الإجراءات الردعية، وهذا ما جاء به مرسوم الصادر في" 17 مارس 1956" حيث منح سلطات واسعة في اتخاذ أي قرار، وعمل على مضاعفة تعداد القوات الفرنسية في الجزائر ، إضافة إلى ذلك تسخير كل الإمكانيات العسكرية، من أجل القضاء على جيش التحرير الوطني.

وقد اتضحت سياسة رئيس الحكومة الفرنسية في خطاب"06 فيفري1956" الذي توجه به للمستوطنين والمؤسسة العسكرية عندما قال: "إن الحكومة ستحارب وان فرنسا ستناضل من أجل بقائها وإنها ستبقى هناك وأن الجزائر لا مستقبل لها دون فرنسا "[2].[3]

في خطاب غي موليه يوم "31-جانفي -"1956 اطلق فكرة الاعتراف بالشخصية الجزائرية على أن تبقى الجزائر مرتبطة فيدراليا بفرنسا إلا أن استقباله من قبل الجزائريين جعله يراجع عن تلك الإصلاحات المستوحاة من* قانون 1947*

كما قررت حكومة غي موليه أن تنتهج سياسة جديدة في الجزائر تقوم على ثلاثة محاور رئيسية هي:

01-وقف إطلاق النار .

---

[1]-غي موليه: مارس التدريس بثانوية Arrasإ نخرط في سنة 1921 ، في منظمة الشباب الاشتراكي، إنتخب نائبا في البرلمان الفرنسي 1946 -1969 شغل منصب وزاري في عدة حكومات متتالية ,توفي في 03 اكتوبر 1975
.سعدي بزيان ,جرائم فرنسا في الجزائر ,دار هومة ,الجزائر ,2005,ص,110.

[3]-–غالي غربي ، مرجع سابق، ص 223.

02-إجراء انتخابات في نظام موحد للمسلمين والأوروبيين في مرحلة لاحقة لوقف إطلاق النار.

03-إجراء مفاوضات مع المنتخبين الجدد لتحديد نظام انتخابي على أساس المساواة بين المسلمين أما بالنسبة لجبهة التحرير الوطني قد رفضت مشروع غي موليه وطالبت أن تعترف حكومته بالحكومة الجزائرية قبل وقف إطلاق النار.[1]

إن سياسة غي موليه الاستعمارية ظالمة فهي تمارس عدم المساواة سياسيا بادعائها الكاذب، أنها تتحقق المساواة الأخلاقية أو شبه الحقوقية إنها تمنح الفرنسيين الجدد, هيمنة سياسية واقتصادية حيث يخضع لكل مواطن أوروبي اثنا عشر جزائريا.[2]

قامت حكومة غي موليه بمنح حكومتها سلطات استثنائية بعد المصادقة على مشروع "16-مارس-1956."وأهم ما جاء به هذا القانون أنه صرح ,للحكومة اتخاذ التدابير الاقتصادية ,والإدارية ,ويرخص اتخاذ التدابير الأمنية، من أجل إعادة الأمن وحماية الإقليم.[3]

[1]- عمار بوحوش ، التاريخ السياسي للجزائر ، مرجع سابق ، ص ص 421-422.

[2]- بسام العسلي ، الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية ، ط 1، دار النفائس، بيروت، 1984 ، ص 84

[3]- بوعلام حمودة ، الثورة الجزائرية ثورة أول نوفمبر، 1954، معالمها الأساسية، د د ن، د ط، الجزائر، 2008، ص 258 .

## المبحث الثاني: إصلاحات الحكومة الفرنسية 1957 والمواقف منها

### المطلب الأول: مولد ونشأة روبير لاكوست

مناضل اشتراكي ضمن صفوف الحركة النقابية الفرنسية قبل الحرب العالمية الثانية أسس حركة "تحرير شمال فرنسا" خلال الاحتلال النازي لفرنسا في الحرب العالمية الثانية.

ولد روبير لاكوست يوم 05-جويلية-1898و، دخل ميدان الإدارة في 1922، والتحق بكلية الحقوق في جامعة باريس. شارك لاكوست في الحرب العالمية الثانية.

إضافة إلى انه تم تعيينه مقيما عاما بالجزائر، بداية من فيفري 1956 إلى غاية 15-أفريل-1958.

### المطلب الثاني: سياسة واصلاحات روبير لاكوست

***سياسته**

إن النقابي لاكوست حكم الجزائر لمدة طويلة واستفاد من دعم غلاة الاستعمار والمتشددين في الطبقة السياسية والجيش الفرنسي حيث استصدر لاكوست من حكومة غي موليه مرسوما بتاريخ 28 جوان1956 تضمن إعادة تنظيم شاملة للبنى الإدارية في الجزائر.

كان على لاكوست أن يضع موضع التنفيذ، تعليمات حكومته بخصوص مجابهة الوضع، والتي يمكن تلخيصها في العبارات التالية " إعطاء الأولوية للقضاء على ثورة الشعب" ومن ثم التفكير في الإصلاحات السياسية المطلوبة، حيث شرع منذ وصوله في تقسيم البلاد إلى مناطق محرمة ومناطق هادئة[1].

[1]-صالح بلحاج، تاريخ الثورة الجزائرية، دار الكتاب للنشر، 2008 ، ص ص 73 74

ولم يتردد في تسليح فرق خاصة باسم جيش التحرير الوطني، ليطعن الثورة ويغدر بقادته، ولكنه فوجئ بأن الكتائب التي أعدها وسلحها التحقت بالثوار[1] والمجاهدين خلال 1956، فهو بذلك كون جيش وطني جزائري يعمل لمناهضة الثورة ولكن أمله خاب هو ومجموعة السياسيين والعسكريين.[2]

[1]- جمال قنان، دراسات في تاريخ الجزائر، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، المؤسسة الوطنية، الرويبة ، 1994، ص 273
[2]-جمال قنان، مرجع سابق، ص 274

***الحرب النفسية**

نوع من الحروب السياسية وهي أحدث أسلحة الحرب وهي جزء من الحرب الشاملة التي تستعمل فيها الدعاية والإشاعة للتأثير على معنويات العدو لزعزعة ثقته بنفسه[1].

يعود اهتمام السلطات الاستعمارية بموضوعها إلى تجربة مكتسبة من حرب الجيش الفرنسي في الهند الصينية فهي بذلك تشبه في تقنياتها الحرب التقليدية وكان نجاحها أساسا في التلاحم مع القاعدة الشعبية، والسيطرة على الشعب الجزائري بمختلف توجهاته .

فقد استخلص العسكريون الفرنسيون من التجربة الفيتنامية أن استخدام القوة العسكرية المدمرة، أو إعادة الأمن يتطلب العمل العسكري ويستوجب استكماله بعمل نفسي ودعائي يمكن من خلاله تحسين العلاقات مع الأهالي المسلمين وتحسين صورة الدولة الفرنسية لديهم مع خلق ثقة متبادلة بينهم لتطبيق إصلاحات اقتصادية إدارية وهذا ما جاء في توجيهات روبير لاكوست أفريل1956.[2]

[1]- عبد الحميد مقدم ,الحرب النفسية والاستعمار الفرنسي للجزائر ,مجلة الدراسات التاريخية ,العدد 10, 1997، ص 124 .

[2]- غالي غربي ، مرجع سابق ، ص ,157.

**مصالح الحرب النفسية****

اعتمدت الحرب النفسية على مجموعة من المصالح، وكان لاكوست مسيرا لها وقد استعان بمجموعة من الضباط للقيام بتعليم السكان وتوعيتهم، فقد تم الاعتماد على الفرق الطبية الاجتماعية التي تتكون من طبيب وممرضة ومساعد أو إثنين، حيث تتوزع هذه الفرق على كامل الناحية العسكرية، وهي بذلك سعت أيضا إلى معرفة توجهات النساء الجزائريات. وذلك من أجل تحقيق أهدافها المتمثلة في دمج المرأة الجزائرية في المجتمع الفرنسي قصد حرمان الجيش الجزائري من خدماتها في ميدان المعلومات والاتصال.

01-وحدات مكبرات الصوت والمناشير: ظهرت وحدة مكبرات الصوت والمناشير في جوان 1956. من أهم وسائلها الأشرطة السمعية المسجلة والمناشير واللوحات الإشهارية التي تضعها على مواقع عمومية تبرز فضل فرنسا على الجزائر. [1]

02.وحدة الضباط المتجولون: أنشئت وحدة الضباط المتجولون لشرح أهداف ومبادئ الحرب النفسية وكان أغلب الضباط قد وقعوا أسرى في أيدي الفيتناميين، فهم يملكون خبرة في المجال النفسي وكانت المهمة التي حددت لهم ذات طابع يحتوي على توجيه قادة الوحدات والمناطق وضباط المصالح الخاصة والضباط المشرفين على القضايا العسكرية.

إضافة إلى المسؤولين الإداريين والذين لهم علاقة مباشرة بالسكان زيادة على قيامهم بدور المستشارين التقنيين عن قيادة الوحدات العسكرية التي عينوا فيها.[2]

[1]-غالي غربي ,مرجع سابق , ص 164-165

[2]-غالي غربي، مرجع نفسه، ص 168

فقد كانت هذه المصالح مدعمة بمجموعة من الضباط المختصين في ميادين علم النفس وعلم الاجتماع والعلوم الإنسانية العامة التي تقوم بالإشراف على طرق تدريب ضباط وحدات الجيش الفرنسي وتقنيات تنشيط حصص الدعاية الموجهة.

وقد أوصت التعليمات التابعة لمصلحة المكتب الخامس خلق علاقات حميمة بين الجيش الفرنسي والسكان بواسطة خلق نوادي رياضية مختلطة وإقامة مقابلات تجمع الطرفين وفي هذا السياق تم إنشاء خمسة وعشرين نادي رياضي في قطاع قسنطينة.

زيادة على عقد اجتماعات دورية للسكان واستغلال المناسبات والأوضاع لترغيب السكان [1]

إضافة إلى بناء مراكز تكوينية كان يسجل بها الشباب الجزائريين الذين تتراوح أعمارهم بين12 سنة و20 سنة وذلك قصد تكوين إطارات مخلصة ومتعاونة مع فرنسا كما أنشئ عدد من المدارس المختصة مهمتها تخريج ضباط عسكريين مدربين على طرق وأساليب جديدة في الحرب النفسية

[1]- رحيمة بن عمار,إستراتيجية لاكوست لقمع الثورة الجزائرية ,1956-1958 ,رسالة لنيل شهادة ماستر في التاريخ الحديث والمعاصر ,جامعة خميس مليانة شعبة التاريخ,2014-2015 ص 63 .

إن هذه الإصلاحات واجهت معارضة من المعمرين ورفضا من الجزائريين الذين أصروا على التغيير الجذري ولم تعد تقنعهم تلك الحلول الترقيعية التي لا تخدم[1] إلا الأقلية الاوروبية.

إضافة إلى ذلك فقد اعترض سبيل هذه الإصلاحات عوائق اقتصادية نظرا للوضع الاقتصادي الحرج الذي كانت تعاني منه فرنسا فقد بلغ عجزها المالي ألف مليار فرنك فرنسي في سنة 1957.

ولكن بالرغم من ذلك واصلت السلطات الفرنسية إصلاحاتها وبدت مقتنعة أن الحالة المادية التي يعيشها الجزائريون هي سبب التفافهم حول جبهة التحرير الوطني.

***الإصلاحات السياسية والإدارية**

بعد صدور قانون 16 مارس 1956 الذي رخص للحكومة وضع برنامج شامل للإصلاحات الاقتصادية والإدارية واتخاذ كافة الوسائل التي تمكن من حماية الأشخاص والممتلكات فقد كان أول الإجراءات هو إصدار" مرسوم 12 أفريل 1956" الذي بموجبه

*حل المجلس الشعبي.

*نقل كافة الصلاحيات إلى الوزير المقيم الذي أصبح يتمتع بكل سلطات الجمهورية التي منحها له قانون السلطات الخاصة.

1- إبراهيم طاس ، السياسة الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على الثورة ، دار الهدى للنشر ، لجزائر، ص ص 403

تضمنت سياسة لاكوست تعديلات ارتبطت " بمرسوم 28 جوان 1956" من تعديلات سياسية وإدارية مست التنظيم السياسي والإداري في الجزائر.

بالنسبة للسلطات المركزية حددت في المندوب العام وولاة العملات ونوابهم ثم يليهم رؤساء الأقسام الإدارية والخاصة الذي ازداد دورهم في إشرافها على كل الشؤون الاقتصادية والإدارية وكذلك العسكرية.

-تعيين ولاة مفوضين لقبوا بالمفتشين العموميين للإدارة المفوضة كذلك تعيين نائب والي العمالة ومسؤول عن مراقبة الشرطة والدرك.

-رفع عدد العملات إلى 13 ليصبح بعد ذلك15[1].

[1]- عقيلة ضيف الله التنظيم السياسي والإداري للجزائر ، الثقافة للنشر، د ط، د ب ن، 2013 ، ص 266.

أما على مستوى المحافظات تمثل الإصلاح الإداري في مضاعفة عددها حيث قسم المرسوم المحافظات الثلاث القديمة (وهران–الجزائر–قسنطينة) إلى 12 محافظة جديدة وأنشئت في أوت محافظتان أخريان في الجنوب ( الواحات والساورة)[2] فأصبح عددها15 محافظة[3]

كانت الأهداف المعلنة لهذه الإصلاحات محاربة التخلف الإداري وإنشاء وحدات إدارية متجانسة وملائمة لمشاريع التنمية أدرجت ضمن استراتيجية مكافحة جبهة التحرير، إن السياسة الراهنة تقتضي الإصلاحات الأساسية في الميادين الإدارية والاقتصادية لهذا السبب طلبت منح الحكومة أوسع السلطات المختلفة واتخاذ أي إجراء تراه ضروري. [4]

أما **التنظيم البلدي** فقد نص على:

*إلغاء البلديات المختلطة وإنشاء البلديات ذات الصلاحيات الكاملة.

*تنصيب مجالس بلدية منتخبة ليرتفع عدد البلديات ذات الصلاحيات الكاملة في الجزائر إلى 1484 مركز بلدي [5]

وقد اتخذ لاكوست مجموعة من الإجراءات الاقتصادية من خلال:

–رفع الحد الأدنى من أجر العاملين الفلاحين من 340 فرنك إلى 440 فرنك

---

***بلديات مختلطة:**.هي تقسيم إداري يشمل مجموعات سكان أغلبهم جزائريين يكونون تحت تصرف إداري تشمل ألاف السكان تتمتع بنفس صلاحيات البلديات الفرنسية.

[2]عقيلة ضيف الله، مرجع سابق ص 267 .

[3]. صالح بلحاج مرجع, سابق ,ص 74

[4]-بسام العسلي ،الثورة الجزائرية ،دار العزة و الكرامة للنشر ،2013 ص 307.

[5]محمد تقية ، الثورة الجزائرية المصدر الرمز والأمل، دار القصبة للنشر ، الجزائر ,2010، ,ص 263.

-تأميم صناعة الحلفاء

-إعادة تنظيم القروض الفلاحية بواسطة التعاونيات الفلاحية والصندوق الجزائري للقرض الفلاحي [1]

-إلغاء نظام الخماسة و تعويضه بنظام الاستئجار الذي يعتمد على اقتسام غلة الأرض بين المستأجر و المؤجر وقد مس هذا الإجراء حوالي 155.000 خماس [2]

صندوق الملكية الريفية: مهمته توزيع الأراضي التابعة لأملاك الدولة أو لبعض الشركات الفلاحية فرنسية كانت أو أوروبية أو التي تم شراؤها كبار المستوطنين من العائلات الجزائرية تلك المحرومة بعد نهبها.

إعادة توزيع الأراضي حيث تمثل مسألة توزيع الأراضي مظهرا من مظاهر الاستعمار والاستيطان بالجزائر.

حيث قررت حكومة غي موليه, إعادة توزيع الأراضي وحددت الملكية الفردية الخاصة بـ 50 هكتار, مع إمكانية زيادة 20 هكتار [3].

لقي هذا المشروع عدة صعوبات في تطبيقه فقد امتنعت بعض الشركات الزراعية عن هذا القرار.

وفي المجال الزراعي أنشئ صندوق الوصول إلى الملكية والاستثمار وقد استفاد نسبة من الجزائريين من القروض البنكية لأجل بناء سكنات سنة 1956 [4]

[1]-رحيمة بن عمار، مرجع سابق، ص 73

[2]- غالي غربي ، مرجع سابق ,ص 229 .

[3]-رحيمة بن عمار، مرجع سابق، ص 74.

[4]-ابراهيم طاس ، مرجع سابق ،ص 414 .

## المطلب الثالث: موقف الجزائر وفرنسا من إصلاحات لاكوست

### 1: الموقف الفرنسي

بعد القيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية حيث لم تلقى ترحيبا كبيرا من المستوطنين.

فقد اعتبروها مساواة بينهم وبين الجزائريين وهذا الأمر الذي يزعجهم ويهدد مصالحهم.

قامت فرنسا برد اعتبار المستوطنين من خلال إبرام التعاون الاقتصاد يبين ليبيا تونس وفرنسا من خلال إقامة مشروع في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط إلا انه تم تجاهله من طرف جبه التحرير الوطني[1]

### 2: الموقف الجزائري.

تميز الموقف الجزائري بالرفض والاستنكار لهذه الإصلاحات خاصة جبهة التحرير الوطني فهي تحاول أن تستقطب وبصفة خاصة أنظار الحكومات الفرنسية والرأي العام العالمي إلى أن فرنسا تقوم بحرب مختلفة الأشكال وان حكومتها لم يعد بإمكانها أن تفرض حلا لمشكل الشمال الإفريقي، وأن جبهة التحرير الوطني تعتمد على قوات جيش التحرير الوطني دائما في خدمة استقلال الشعوب الشقيقة.[2]

[1]-هواري قبايلي ، ثمن الحرب الثورة الجزائرية وانعكاساتها على الاقتصاد الفرنسي ، دار كوكب للعلوم ، الجزائر،2012 ،ص 58

[2]–المجاهد، العدد، 11، فيفري 1956.

وأي مشروع تعاون اقتصادي حول الصحراء الجزائرية في المغرب العربي والغرب الجزائري يتوقف أساسا على الاعتراف قبل كل شيء باستقلال الجزائر[1]

كذلك عمل جيش التحرير الوطني على التحكم في استراتيجية تتماشى مع تطور الثورة لغرض مواجهة المجهود الحربي الفرنسي المتزايد من خلال هيكلة جديدة ومضاعفة لعدد قواتها وتزويدها بأحدث الوسائل[2]

فقد اجتهدت فرنسا في فصل الشعب عن ثورته بإخضاعه لعمليات التفتيش والمراقبة ومضاعفة سياستها القمعية وبناء المعتقلات وقد تسببت المواجهات بينها وبين جيش التحرير إلى اضطراب سياستها.

إن جبهة التحرير الوطني كانت يقظة لكل الأساليب التي تتبعها فرنسا فقد عملت على وضع استراتيجية دقيقة تضمن وصول الثورة إلى هدفها وإكمال مسيرتها.

**المبحث الثالث: الثورة الجزائرية تتصدى لسياسة لاكوست**

**المطلب الأول: الاستراتيجية السياسية في مواجهة سياسة روبير لاكوست**

01-**مؤتمر الصومام:** انعقد مؤتمر الصومام في قرية أيفري أوزلاقن شرق جبال جرجرة هذه المنطقة التي أعلن لاكوست عن تصفية الثوار منها.[3]

كان مؤتمر الصومام مرحلة حاسمة في تطور كفاح الشعب الجزائري من اجل تحقيق استقلاله وحريته حيث أنه أعطى مفهوم متماسك للثورة مانحا إياها أولوية العمل السياسي على العسكري والداخل على الخارج.

---

[1]- المجاهد العدد، 20، 15-مارس – 1958 .

[2]-بخوش عبد المجيد ، معارك ثورة التحرير المظفرة ، ج2 ، د د ن، د ط، د ب ن ، دس ن، ص 145.

[3]-عبد الله مقلاتي ، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية ، ج2، وزارة المجاهدين، د ب ن، 2013 ، ص ص 127-128 .

كما أنه أمد الجبهة بهياكل تنظيمية مناسبة للثورة الجزائرية وحدد أهدافها ووسائلها النضالية [1]

خرج هذا المؤتمر بوثيقة سياسية تعتبر منهجا سياسيا سارت عليه الثورة التحريرية، حيث تمكن جيش التحرير الوطني تخطي حرب العصابات على مستوى حرب شاملة وتعزيز انضمام الجنود والضباط المحترفين.

فنشاط هذا الجيش استطاع قلب الجو السياسي بالإضافة إلى التنظيم السياسي الفعال فقد أصبحت جبهة التحرير الوطني هي المنظمة الحقيقية الخاصة بالتموين وتجنيد المجاهدين، فقد دخلت الثورة الجزائرية بعد مؤتمر الصومام مرحلة جديدة من الكفاح ضد الاستعمار وجعل استراتيجية جديدة لها هدفها توحيد النظام السياسي والعسكري. [2]

02-**التقسيم الإداري:**

-تقسيم الجزائر إلى ست ولايات بدلا من المناطق وإقامة مناطق في كل ولاية على أن تتقسم المناطق إلى عدة تقسيمات، وتتجسد السلطة في مجلس كل ولاية الذي يرأسه عقيد أربعة ضباط برتبة رائد في الجيش وكل واحد منهم مسؤول عن قطاع معين فهناك مسؤول سياسي وهناك مسؤول عسكري وكذلك مسؤول استعلامات ومسؤول عن التموين

كل ذلك من أجل عزل إدارة المستعمر عن أكبر عدد ممكن من الجزائريين ومحاولة تعطيل ما قام به لاكوست من إصلاحات إدارية.

[1]-صحراوي عبد القادر ، مؤتمر الصومام 1956 من خلال شهادات بعض قادة الثورة العدد 6، ص ص ص 140-150-152

[2]- أزغيدي محمد لحسن ، مرجع سابق، ص134 .

– حاولت جبهة التحرير الوطني وضع نظام موازي محل نظام لاكوست لمنعه من أداء وظيفته واستكمال عملية عزل الشعب الجزائري عن الإدارة الفرنسية وكذلك عمل هذا النظام لأهداف أخرى، بذلت جبهة التحرير الوطني جهودا كبيرة لعزل إدارة المستعمر فمثلا في قطاع العدالة أقامت مجالس القضاء في مختلف الولايات للنظر في المنازعات والأحوال الشخصية.

وفي قطاع التربية والتعليم طلبت جبهة التحرير الوطني مقاطعة المدارس الفرنسية ابتداء من سنة 1956.

أما في مجال الصحة تمكنت جبهة التحرير الوطني من تأسيس مستشفيات ميدانية أنقذت حياة العديد من المقاتلين.[1]

وأيضا في قطاع النظام الضريبي جهزت الجبهة نفسها بنظام ضريبي للاستفادة من اشتراكات المنخرطين فيها والمتعاطفين معها وبهذا أيقنت جبهة التحرير الوطني أنها قادرة على التحكم في تأطير الشعب وأنها السلطة الوحيدة للشعب والممثل الشرعي له حتى الوصول إلى هدف الاستقلال إضافة الى انشاء سلك القضاء ليتولى نظام الأحوال الشخصية

[1]- عمار بوحوش، التاريخ السياسي والحضاري ، مرجع سابق، ص70

## المطلب الثاني: تأسيس المجلس الوطني للثورة

-**المجلس الوطني للثورة:** يتكون هذا المجلس من34 عضوا دائما و17 عضوا مؤقتا.

يتم عقد اجتماع مجلس الثورة بطلب من لجنة التنسيق والتنفيذ أو بطلب من أحد أعضائه حيث أن مداولات المجلس الوطني للثورة تصبح سارية المفعول إلا بعد توقيع 12 عضوا دائم أو مؤقت ويعقد اجتماع المجلس كل سنة.[1] تتم تعيين أعضائه في مؤتمر الصومام عقد المجلس دورته الأولى بالقاهرة في 20 اوت1957 وبعد أسبوع من الاجتماعات قرر الاجتماع رفع عدد أعضائه من 34 عضو إلى 54 عضو. وتتقرر كذلك إلغاء الفرق بين الإضافيين والأساسيين وبعد أزيد من سنتين يعود المجلس للانعقاد في دورته الثانية بطرابلس ما بين 16 ديسمبر1959 و18 جانفي 1960. [2]

إن المجلس الوطني الثورة يمتلك صلاحية تعيين أعضائه وإضافتهم عن طريق الانتقاء بأكثرية ثلثي أعضائه وهو الضامن للسيادة الوطنية وحارسها وله أيضا صلاحية التشريع ومراقبة الحكومة إلى أن يتحرر الوطن وهو الذي يمنح الحكومة ثقتها ويرسم سياسة على ما قامت به أعماله كل دورة. [3] كانت دورته الثانية حاسمة فيما يتعلق بمستقبل الثورة، وقد كان بمثابة دعامة أساسية لتفنيد ما تدعيه الحكومة الفرنسية بأن الجزائر فرنسية وبالتالي تكذيب ادعاءات لاكوست بأن الجزائر فرنسية وتبقى كذلك فقد برهن المجلس الوطني للثورة أن هناك أمة جزائرية تعاني ويلات الاستعمار وتسعى إلى عرقلة لاكوست في وصوله إلى هدفه

[1]-- حفظ الله بوبكر ، مؤتمر الصومام 20أوت 1956 ، من خلال التقارير الفرنسية ، مجلة الباحث,في العلوم الإنسانية والإجتماعية، العدد 3، ديسمبر 2013 ، ص,8.

[2]-محمد العربي الزبيري ، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية 1954-1962 ، طبعة خاصة ، وزارة المجاهدين ، الجزائر ، د س ن ، ص,85.

[3]-سهام قوا سمية ، ضرورة انعقاد مؤتمر الصومام والأسس الإستراتيجية التي أقرتها الثورة ،الملتقى الدولي حول الثورة التحريرية الكبرى ، جامعة قالمة ، 3 ماي 2012 ، ص 73 .

,ويسعى المجلس الوطني إلى استقلال الجزائر وتوحيد سيادتها. فقد كان بمثابة إعداد لسياسة عامة للكفاح المسلح[1] فقد كان تركيب الهيئات القيادية يعبر عن ميزان قوى جديدة داخل جبهة التحرير الوطني.[2]

[1]-شارل اندري فافرود ، الثورة الجزائرية،تر : كابوية عبد الرحمان ، منشورات دحلب ، 2010 ،ص 370 .
[2]-محمد حربي ، جبهة التحرير الاسطورة والواقع ، تر :كميل قيصر داغر، دارالكلمة للنشر، ط 1، لبنان، 1983، ص 157.

-**لجنة التنسيق والتنفيذ:** تشكلت هي بدورها في مؤتمر الصومام وهي بمثابة هيئة تنفيذية بالمجلس الوطني للثورة الجزائرية. تقود عمليات الكفاح المسلح في شقيه السياسي والعسكري.

فهي عبارة عن مجلس حقيقي توجهه فروع الثورة ويشرف على تسيير مرافق الثورة السياسية والعسكرية وكذلك الدبلوماسية.

يكونها المجلس الوطني للثورة وهو المسؤول عن حلها بأغلبية الثلثين ويخول لها سلطات واسعة.

تكونت أول لجنة تنسيق وتنفيذ من خمسة أعضاء[1] مارست مهامها في بداياتها على أرض الوطن ولكنها اضطرت إلى تغيير مقرها في جويلية 1957 إلى العاصمة التونسية فكانت عملية إنشائها في تونس ذات فعالية كبيرة للثورة.

حيث كانت بمثابة دعامة أساسية للعديد من التحديات الداخلية والخارجية للرد على لاكوست وإثبات أن أقاويله لا تتطابق مع ما يجري في الجزائر من تطورات[2].

وقد مارست هذه اللجنة مهامها السياسية وفرضت نفسها واستطاعت أن تحكم في مجريات الثورة وسير أحداثها فهي كذلك عملت على البحث عن أشكال جديدة للعمل الثوري والتحول من حرب العصابات إلى المواجهة المباشرة .[3]

---

[1]- محمد العربي الزبيري ، مرجع،سابق، ص 56 .

[2]-عقيلة ضيف الله ، مرجع سابق، ص 311

[3]-سيد علي أحمد مسعود، التطور السياسي .للثورة التحريرية ، دار الحكمة للنشر ، الجزائر ، 2010، ص 56 .

وخلال مؤتمر المجلس الوطني للثورة 1957 انقسمت اللجنة عمليا إلى قسمين حيث توجهت بقرارين هامين:

* شن هجومات على مراكز جيش الاحتلال الفرنسي في مختلف الولايات

* تأكيد القرار المتمثل في عدم إجراء أية مفاوضات قبل الاعتراف المسبق باستقلال الجزائر

وقفت لجنة التنسيق والتنفيذ بالمرصاد أمام" قانون الإطار" الذي جاء به لاكوست.[1]

وعندما استقرت اللجنة في القاهرة بدأ نشاطها نحو العمل السياسي، اتجهت إلى البلدان العربية من أجل شرح القضية الجزائرية وكسب الدعم المادي لها وفي سبتمبر 1958 قرر أعضاء اللجنة تحويلها إلى الحكومة الجزائرية المؤقتة.[2]

[1]–عبد النور خيثر ، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية ، أطروحة دكتوراهفي التاريخ الحديث واالمعاصر، قسم التاريخ الجزائر,2005–2006 ص 165.

[2]–أحمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة ، مرجع سابق، ص 86 .

## المبحث الرابع: أثر سياسة لاكوست على الجزائريين.

لقد اعتمد روبير لاكوست في تنفيذ مشروعاته وتطبيق سياسته على إمكانيات ضخمة لأجل القضاء على الثورة والثوار ولكن سرعان ما بدأت تظهر ملامح الفشل تظهر على هذه السياسة في الجزائر بل وامتدت إلى فرنسا وأصبحت تشمل كافة المجالات وأوجدت العديد من الآثار على الجزائر والثورة خاصة.

### المطلب الأول: أثارها على الثورة.

كانت السلطات الفرنسية كثيرا ما تنفي ما يجري بالجزائر من تعذيب وقمع فقد كان الجميع يعرف هذه الجرائم بما فيهم لاكوست الذي كان حاكما عاما على الجزائر فقد كانت فرنسا تقوم بتعذيب أجساد الثوار الجزائريين وإحداث جروح في جسد المعذب ثم وضع الملح وقطع الأظافر.

إضافة إلى لجوء السلطات الفرنسية إلى جعل الجثث مع مواد البناء ثم البناء عليها حيث كانت للسياسة الفرنسية عديدا من الآثار، فقد تعرض 180 ألف جزائري للاستنطاق والآلاف منهم مفقودين. حيث وصل عددهم في الأشهر الأولى من1957 إلى حوالي 6 ألاف مفقود. بالإضافة إلى أن الإدارة الفرنسية سعت إلى عزل مدينة الثوار الجزائر وجعلها ملجأ للمعمرين وجعلها عاصمة للإدارة الفرنسية. [1]

فالإدارة الفرنسية لم تكتفي بالقمع العسكري رغبة في القضاء على النشاط الثوري وعمل لاكوست من أجل الحفاظ على الجزائر الفرنسية فقد راهنت سياسته على القمع كخيار لإفشال الثورة، لقد كان مخطط لاكوست الحل الكفيل للقضاء على الثورة.

[1]-عبد الله مقلاتي، مرجع سابق ، ص ص 252 258 262 .

إضافة إلى أن الحكومة الفرنسية والبرلمان الفرنسي قامت بتسخير الوسائل المتاحة لسحق جبهة التحرير لتصعيد الحرب في فترة الثورة الجزائرية[1]

**المطلب الثاني: على الإدارة الفرنسية**

لقد عمل لاكوست على دعم الإدارة الاستعمارية في الجزائر بمشروع إنشاء نظام إداري محكم تخرج منه العديد من خلال فتح مراكز التكوين للكثير من الجزائريين.

وكذلك عمل لاكوست على دعم الإدارة الفرنسية من خلال مشروع قانون الإطار

لقد كانت للاستراتيجية العديد من المخلفات خصوصا على الإدارة الفرنسية بالجزائر.

فقد كان الوالي العام في الجزائر هو ممثل فرنسا وصاحب السلطة وينوب عنه عمال

العمالات والأقسام على القائمين على مراقبة إدارة البلديات[2]. والحقيقة ان السلطات الفرنسية عانت من سياسات لاكوست المتمثلة في الاصلاح الاداري لسد مناصب البلديات[3] ولكن محاولاته باءت بالفشل بالإضافة إلى دور الأوروبيين في البحث عن مصالحهم الشخصية في الوصول إلى المراكز الإدارية وليس ضمانا لنجاح مخطط لاكوست [4].

[1]-فائيلا برانشارا، مرجع سابق، ص 150

[2]- تفكك الادارة الاستعارية ، جريدة المجاهد ، العدد 13 /1 فيفري 1957 .

[3]- عبداله شريط محمد الميلي، الجزائر مرآة التاريخ، مكتبة البعث، ط1، قسنطينة، 1995، ص251

[4]- بوهناف يزيد، مشاريع التهدئة الفرنسية ابان الثورة التحريرية وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين ، مذكرة نيل شهادة ماجستير ،تاريخ حديث ومعاصر، جامعة الحاج لخضر، قسم العلوم الانسانية، 2013-2014، ص131

**المطلب الثالث: على الجيش الفرنسي.**

من بين مظاهر الأزمة الفرنسية تسييس الجيش العامل في الجزائر انطلاقا من صلاحيات الأمن المطلقة التي تنازل عنها لاكوست بداية من 1957، حيث كانت هذه الصلاحيات بداية بذرة لهذه الظاهرة، فقد أصبحت الإدارة المدنية في الجزائر لا تتمتع بأي نفوذ فعلي، في الوقت الذي دعم فيه الجيش حضوره وسط المستوطنين فقد أصبح قوة مساعدة لهم.

حاول بعض الضباط أواخر 1956 إعداد محاولة انقلاب ضد غي موليه، حيث وضع الجيش يده على تنظيمات المستوطنات وأصبح محركا لها، وشيئا فشيئا ازدادت قوة حضور الجيش واعتقاده إلى درجة أنه أصبح يرى نفسه أنه المنقذ الوحيد للجزائر وكل الحلول لمشاكل الجزائريين بيده[1] ولكن مع تطور الثورة أصبحت الهزائم العسكرية لا تريد السلطة الفرنسية الاعتراف بها.

بدت انتصارات الثورة الجزائرية تظهر وتتزايد على الساحة هذا ما أدى إلى تغيير نفسية الجيش الفرنسي وأصبح يعيش حالة من الرعب والذل نتيجة للهزائم التي ألحقها به جيش التحرير الوطني وتفاقم عملياته ضد العدو أصبح قوة تنظيمية يخافها الجيش الفرنسي ومن أبرز ملامح ضعف الجيش الفرنسي أنه أصبح يعاني من الانقسام والتشتت فقد أصبح الضباط الفرنسيون يستهدفون إذلال واحتقار جنودهم الصغار وتسجيل أخطائهم الذين يرتكبونها في ثورة التحرير حيث وقع بين الضباط والجنود ما يسمى بالقطيعة والانفصال بين الرأس والجسد وإنتهت الأزمة بإنقلاب 13 ماي 1958 [2].

[1]- المجاهد، عدد,2 ، جويلية,1957، فرنسا تخبئ هزائمها ، ص 16.

[2]– أزغيدي محمد لحسن، مرجع سابق ،ص 280.

# الفصل الثالث:

# قانون الإطار وردود الأفعال حوله

-المبحث الأول: تعريفه ومضمونه

- المبحث الثاني :المواقف المختلفة منه

- المبحث الثالث :أسباب فشله

## المبحث الأول : قانون الإطار تعريفه ومضمونه .

واجهت السياسة الفرنسية في الجزائر منذ بداية الاحتلال عام 1830 مشكلتين أساسيتين هما:

العلاقات الدستورية بين الجزائر و فرنسا و وجود مجموعتين عرقيتين مختلفتين على الأراضي الجزائرية، طوال فترة الاحتلال حاولت السلطات الاستعمارية الفرنسية إيجاد حل لهاتين المشكلتين، فجاءت فكرة الاندماج التي تقضي بإدماج الجزائر في فرنسا إدماجا كليا تتخلى فيه الجزائر عن كل مقوماتها الثقافية و العرقية و الدينية، لكن لتطبيق هذا المشروع واجهت صعوبات كبيرة على أرض الواقع لأنه من جهة يفرض تغيير جذري و محتم في الذهنيات و يتطلب أموالا كبير، كما أن النصوص المتعلقة بكسب الجنسية الفرنسية لا تحقق عدالة حقيقية في الجانب السياسي كونها مخصصة لفئة معينة من النخبة المثقفة الجزائرية.

ونظرا لفشل مشروع بلوم فيوليت عام 1937 كانت هناك محاولة أخرى تمثلت في القانون العضوي الخاص بالجزائر الذي صدر يوم 1947/09/20 على المساواة بين سكان الجزائر المسلمين و المستوطنين لكنه في الوقت نفسه بدأ نظام المجموعتين الذي لا يعكس تمثيلا عادلا في المجالس المنتخبة، كما أن كل الصيغتين الاندماج و القانون العضوي الخاص بالجزائر تم رفضهما من قبل المستوطنين الرافضين لأي إصلاح من شأنه أن يضيف ولو حق بسيط للمسلمين.

أما فكرة قانون الإطار بالنسبة للجزائر فهي مستوحاة من فكرة قانون الإطار لأقاليم ما وراء البحار التي صودق عليها بتاريخ 1956/06/23. [1]

[1]- قانون الإطار: هو إنشاء حكومة برلمانية في كل إقليم كانت ولم تزل في أولى مراحلها، ذلك إن الحاكم السابق للإقليم قد أصبح مندوبا ساميا للإقليم وصار مثله مثل رئيس الدولة في النظام البرلماني والذي يتكون من وزراء ونائب الرئيس الذي هو واقع الرئيس الفعلي للمجلس ومجلس الحكومة المنتخب من قبل الجمعية الإقليمية . 1- Contre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, FM, Boite N° 81F/24, Exposé de historique mission permanant de la France

بعد فشل روبير لاكوست في إيجاد حل للقضية الجزائرية عن طريق الحل العسكري لجأ إلى الحل السياسي واتخذ من قانون الإطار حلا للخروج من المأزق الحالي ويتضح ذلك من خلال ما ذكرته جريدة المجاهد "فقد اقتنع لاكوست بان استعمال القوة وحده لا يكفي لان ذلك لا يزيد الثورة إلا قوة لم يجد غي مولي و لاكوست إلا الحل السياسي. "[1]

فكل هذه الإصلاحات السياسية اندرجت ضمن استراتيجية مكافحة جبهة التحرير الوطني ومحاولة القضاء عليها بطريقة مكملة للعمل العسكري ، وكان يتوقع أن يؤدي إشراك عدد متزايد من الأهالي في تسيير الشؤون المحلية و تكون مؤيدة لفرنسا، ولكن الإصلاحات السياسية والإدارية كان غرضها كسب ثقتهم و إبعادهم عن الجبهة، ولكن بعد سقوط حكومة غي مولي في 1957/05/21 جاءت بعدها حكومة بورجيس مونوري الثقة يوم 1957/06/21 ب 240 صوتا ضد 194 صوتا، ومن أهم ما تعهد وضع هياكل سياسية إدارية جديدة وذلك في إطار ما يسمى بقانون المبدأ أو بقانون الإطار و قد كلف روبير لاكوست بهذه المهمة وقام بتقديم عرض عن مشروع برنامجه الإصلاحي أمام أعضاء البرلمان الفرنسي وقد كان متحمس جدا لفكرة إقامة نظام سياسي جديد في المحاور التالية: *تقسيم الجزائر إلى عدة أقاليم تتمتع باستقلال ذاتي إداري واسع ويوجد على رأس كل إقليم السلطات التالية: – مجلس إقليمي منتخب

– مجلس حكومة إقليمي يرأسه ممثل السلطة المركزية ويوجد على رأس هذه السلطات برلمان فدرالي إقليمي يتولى مهمة التنسيق في الميادين الاقتصادية و المالية و الاجتماعية.[2]

---

[1]--جريدة المجاهد (لسان حال جبهة التحرير الوطني) ميدان التهدئة السياسية بعد المصادقة على قانون الإطار العدد 18 بتاريخ 1958/02/15 ص12.

[2]محمد عباس، نصر بلا ثمن، مرجع سابق ، ص 237

– مجلس فدرالي يرأسه ممثل للجمهورية الفرنسية يعتبر رئيسا للسلطة التنفيذية ، أما الجمهورية الفرنسية فإنها تبقى مسؤولة عن قضايا الأمن والدفاع والدبلوماسية والعدل والتعليم.

– إقامة نظام انتخابي موحد يتضمن حماية حقوق الأقليات .[1]

تتولى فرنسا مهمة التوسط بين المسلمين و الأوروبيين إلا أنها تتعرض لممارسة شديدة تتمثل في جاك سوستيل النائب الديغولي في البرلمان الفرنسي، أندري موريس و بيير بجاد ، حيث اعتبروه مجحفا بحقوق الأوروبيين و لذلك رفضوه و صوتوا ضده كما رفضه الشيوعيون لأنه لا يعبر عن مطالب جبهة التحرير الوطني، و قد عبرت الجبهة عن طريق لجنة التنسيق و التنفيذ " إن قانون لاكوست ابعد ما يكون من فكرة الاستقلال فنحن نريد الوحدة في ظل الاستقلال بينما لا يتوقع القانون أكثر من تقسيم الجزائر إلى أعراق، و أكد فرحات عباس الناطق باسم اللجنة من جهته نفس الموقف بقوله " لا جديد في قانون لاكوست الذي يشكل محاولة غبية في تقسيم الجزائر".[2]

وقد هاجم المستوطنون روبير لاكوست بحملة إعلامية شرسة ضده بالإضافة إلى تنظيم مظاهرات صاخبة في 1957/09/18 ضد حكومة باريس وذلك بسبب ما جاء فيه من بنود تسمح بإقامة نظام انتخاب موحد وبرلمان محلي في الجزائر يعمل في إطار السيادة الوطنية، وهذا يعني بالنسبة للأوروبيين منح المسلمين لجزائريين حق المساواة في التصويت و التمثيل في البرلمان المحلي المقترح في الجزائر، وبسبب ذلك سقطت حكومة مونوري في أواخر شهر سبتمبر 1957، وقد كان للمستوطنين الأوروبيين دورا كبيرا في ذلك بسبب قوة سلطتهم وتحكمهم في السياسة الفرنسية، وقد بقيت الجمهورية الفرنسية الرابعة بدون حكومة لعدة أسابيع إلى غاية قيام حكومة فليكس غايار يوم 1957/02/05 بحصوله على 337 صوت ضد 173 صوت، وقد حافظ روبير

[1]– جريدة المجاهد "، العدد 18، المصدر السابق، ص51

[2]– محمد عباس نصر بلا ثمن، الثورة الجزائرية (1954–1962)، مرجع سابق، ص 23

لاكوست على منصبه كوزير مقيم بالجزائر مكلف بالشؤون الجزائرية في الحكومة الفرنسية و قام بتحضير قانون مبدئي جديد.[1]

**- قانون الإطار الجديد :**

هو نفسه قانون الإطار المبدئي السابق فقد قام بإدخال بعض التعديلات على المحتوى، ويتمثل ذلك التعديل في إنشاء مجالس إقليمية تهدف إلى وضع ضمانات إضافية لحماية حقوق الجماعات الأوروبية في الجزائر، ويكمن دور تلك المجالس في تأجيل تطبيق القرارات المتخذة بالأغلبية الساحقة من الجزائريين في حالة عدم موافقة المستوطنين الأوروبيين عليها، ولكن لاكوست ابقى على النظام الانتخابي الموحد في مشروعه الجديد رغم معارضة المستوطنين، وقد صادقت عليه الجمعية الوطنية الفرنسية بعد تلك التعديلات في 1957/12/08 وقد تم نشر هذا القانون في الجريدة الرسمية الفرنسية تحت رقم 58-95 بتاريخ 1958/02/05 وأصبح منذ ذلك يعرف بقانون الجزائر المبدئي.

وأهم الإصلاحات السياسية و الإدارية التي جاء بها تتمثل فيما يلي:

***المادة1** : تقسيم الجزائر إلى عدة أقاليم تتمتع بالاستقلال الذاتي و الإداري وتدير نفسها بنفسها بحرية و ديمقراطية في مجال شؤونها الخاصة وفي حدود ما ينص عليه هذا القانون.

***المادة 2:** الجمهورية الفرنسية تقرر وتكفل لكل المواطنين و المواطنات في الجزائر بدون تفرقة في الجنس أو الدين أو العرق التمتع على قدم المساواة بكل الحريات وكل الحقوق السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية المرتبطة بصفة المواطن الفرنسي[2] و إنهم

[1]-عبد الرحمان فارس، الحقيقة مرة، مذكرات سياسية، (1945-1965)، دار القصبة للنشر، د ط، الجزائر، 2007، ص67

[2]- عقيلة ضيف الله، مرجع سابق ، ص238

يخضعون لالتزامات المترتبة عليها وقد نصت نفس المادة على إنشاء نظام انتخابي موحد.

***المادة 3:** نصت من القانون على إعطاء كل إقليم حق إدارة شؤونه الخاصة به بحرية وديمقراطية ولتتمكن الأقاليم من تحقيق هذا الغرض، فقد نصت المادة على إنشاء السلطات التالية على مستوى كل إقليم:

– مجلس إقليمي منتخب في إطار نظام انتخابي موحد بين المسلمين الجزائريين و المستوطنين الأوروبيين.

– حكومة إقليمية يرأسها ممثل الحكومة الفرنسية مسؤول أمام المجلس الإقليمي.

***المادة 4:** التي تنص على إنشاء مجلس إقليمي للجماعات على مستوى كل إقليم يتكون من المواطنين الخاضعين لقانون الأحوال الشخصية المحلي وبذلك يكون المشروع قد سوى بين المسلمين الجزائريين و المستوطنين الأوروبيين في داخل هذا المجلس غاضا للنظر عن الأضرار التي يلحقها ذلك بالأغلبية الساحقة في هذا الإطار لا يمكن أن يصدر قرارا لا توافق عليه الأقلية ولو اجمعت عليه الأغلبية، وبهذا يتم خرق مبادئ الديمقراطية ويشمل هذا المجلس بصفة خاصة ممثلي الهيئات الاقتصادية و النقابية و الثقافية و الاجتماعية.

***المادة 5:** تنص على انه بعد مرور سنتين من تطبيق القانون يمكن للمجلس الإقليمي أن يحدد بقرار منه الاختصاصات التي يرى انه ينبغي أن يعهد بها أي الأجهزة الفدرالية التي سيتم إنشائها على مستوى تلك الأقاليم لكن دون المساس باستقلالها الذاتي أو الحد من حريتها في تسيير شؤونها بنفسها. [1]

[1]-– عقيلة ضيف الله، مرجع سابق ، ص239 .

***المادة 6،7،8** : برلمان فدرالي يتولى مهمة التنسيق في المسائل الاقتصادية و المالية و الاجتماعية و مجلس فدرالي يرأسه ممثل للجمهورية الفرنسية يعتبر رئيسا للسلطة التنفيذية.[1]

## المبحث الثاني:- المواقف المختلفة منه:

### المطلب الأول: موقف جبهة التحرير الوطني:

كان الرفض هو موقف جبهة التحرير الوطني من كل المناورات الفرنسية التي تهدف إلى ربح الوقت و مغالطة الرأي العام العالمي، فكل سياسة لا تمكن الشعب الجزائري من حقه في تقرير مصيره لا جدوى منها، وينطبق ذلك على قانون الإطار الذي يبقي الجزائر جزءا من فرنسا ولا معنى ضمن هذا الإطار لأي إصلاحات، ولذلك علقت جبهة التحرير الوطني من خلال جريدة المجاهد على رفض البرلمان الفرنسي لقانون الإطار الذي تقدمت به حكومة بورجيس موتوري فكتبت مقالا بعنوان: "فرنسا تتبع سياسة النعامة في حل المشاكل لكن الملاحظين[2] الدوليين ليسوا عميان و يرون بوضوح." نقلت فيه مجموعة من التعليقات على السياسة الفرنسية في الجزائر التي أوردتها الصحف العالمية من بينها ما قالته اليومية الأمريكية نيويورك تايمز حيث قالت: "منذ ثلاث سنوات و الصراع بين فرنسا و الوطنيين في الجزائر يشكل مصدر عدم الاستقرار السياسي لفرنسا و لاقتصادها المشكل الجزائري هو الذي أدى إلى جعل حكومة بورجيس مونوري الضحية الثالثة

كلف كثيرا فرنسا و أدى إلى تراجع وجهاتها الدولية و علاقاتها الخارجية تدهورت بصورة كبيرة."

[1] عقيلة ضيف الله ، مرجع سابق، ص28

[2] El Moudjahid op cit. N°11. 01 Novembre. 1957 Tom.1 p151

وقد كتبت جريدة نيويورك تريبون الأمريكية تقول: "الآن نجزم بعمق الأزمة السياسية الفرنسية و علاقتها المباشرة بحرب الجزائر... الجزائر مثلت لفرنسا إحدى أكبر وأخطر الصعوبات التي واجهتها في تاريخها السياسي الطويل."

أما جريدة التايمز البريطانية فقد أثبتت أن الهيئات السياسية الفرنسية قد أصبحت غير فعالة و قالت: "لقد اثبت مرة أخرى بأن البرلمان المنتخب منذ سنتين لا يملك أي حرية للمناورة." في إشارة من الصحيفة الانجليزية العريقة بأن البرلمان الفرنسي على الرغم من أنه يمثل إرادة الشعب الفرنسي إلا انه فيما يتعلق بالمعضلة الجزائرية كان يخضع لنفوذ لوبي المستوطنين وأنصار الجزائر الفرنسية و منه الحاكم العام السابق و النائب على مقاطعة الرون جاك سوستيل.[1]

**المطلب الثاني : موقف النائب جاك سوستيل من قانون الإطار:**

لقد رفض المستوطنون و كل دعاة الجزائر الفرنسية مشروع قانون الإطار حتى أن لوبي المستوطنين أرادوا أن يعلنوا إضرابا عاما يوم 1957/09/18 للجنرال ماسي قائد قوات المظليين منعه بحزم علما أن الجنرال ماسي كان قد كلف طبقا لقانون حالة الطوارئ، بحفظ الأمن في مدينة الجزائر حيث قاد عمليات وحشية لتفكيك خلايا جبهة التحرير الوطني في هذه المدينة الحيوية في إطار ما أصطلح عليه بمعركة الجزائر.

ليكن هذا الموقف الحازم للجنرال ماسي الذي سيتحول إلى معبود جماهير المستوطنين بعد أن نجح في خريف 1957 في تفكيك التنظيم العسكري و السياسي لجبهة التحرير الوطني في مدينة الجزائر، لم يمنع من رفض قانون الإطار و مجابهته بالطرق السياسية في البرلمان الفرنسي[2]

[1] El Moudjahid op cit. N°11. 01 Novembre. 1957 Tom.1 p151

[2]-– رمضان بورغدة ، الثورة الجزائرية و الجنرال ديغول (1958–1962)، منشورات بونا للبحوث و الدراسات، الجزائر، د ط، 2012، ص 180

حيث قاد الحاكم العام السابق للجزائر و النائب البرلماني عن مقاطعة الرون حملة شعواء لرفض قانون الإطار كانت نتيجتها رفض البرلمان مشروع القانون بأغلبية 279 مقابل 253 صوت مؤيد.

ومن بين الانتقادات التي وجهها جاك سوستيل إلى مشروع قانون الإطار تعليقه بقوله: "يبدو أن صبغة الاتحاد الفدرالي قد تم طرحها و قبلها عدد كبير من رجال السياسة الفرنسيين من جهتين، وعلى فرنسا أن تتحد مع أقاليمها لما وراء البحار في إطار فدرالي إذا كانت هذه الصبغة موجودة لن أتردد في دعمها وفي رؤية الجزائر جزءا منها لكن للأسف لا توجد هذه الصبغة الفدرالية و بالتالي نرى الخطر الذي يمكن أن يصيب نظام فدرالي دون سلطة فدرالية، و لهذا ستكون الجزائر في ظل هذا النظام منحرفة باتجاه المغامرة." و أضاف النائب البرلماني جاك سوستيل قائلا: "للاتجاه نحو الصبغة الفدرالية والتي يكون فيها المتر يول و الجزائر و آخرين ما وراء البحار مجموع تحت سلطة دولة فدرالية متينة الأسس، لا يميز فيها بين أي دولة من دول الاتحاد لا يكون ذلك إلا في إطار نظام رئاسي بالنظام الموجود في الولايات المتحدة الأمريكية أو المطبق في سويسرا.

لكن المطالبة بربط الجزائر بنظام فدرالي عديم الرأس يؤدي إلى زعزعت نظامها السياسي." وأكد سوستيل في مداخلته البرلمانية أن قانون الإطار ليس إلا حيلة

اخترعت من أجل التخلي عن الجزائر: "يمكننا أن نتساءل إذا كان النظام الفدرالي ليس بالنسبة للبعض إلا وسيلة للتخلص من عبئ الجزائر، حتى نقول الجزائر مستقلة ذاتيا تحملي مسؤولياتك لنفسك ... ارفعي كما تريدين مستواك المعيشي ... النظام الفدرالي

يجب أن يسطر ضمن أهداف فرنسا في المستقبل وفي أقرب وقت لكن في الوقت الحالي يجب إيجاد حلول أخرى. [1]

أما بخصوص الهيئة الموحدة فقد رفضها الحاكم العام السابق للجزائر و النائب البرلماني جاك سوستيل، بصفة نهائية و بروز موقفه بقوله:

" في الجزائر يمكن أن نطبق مجلس منتخب من قبل المسلمين و الأوروبيين من خلال هيئة انتخابية واحدة أو عن طريق هيئتين انتخابيتين منفصلتين على أن تكون الهيئة الثانية اقتصادية تمثل المهن و الحرف حتى تتمكن الأقلية الأوروبية الضعيفة عدديا و التي تسيطر على القطاع الاقتصادي و تلعب دورا محوريا في اقتصاد البنك من الاحتفاظ بحقوقها و في نفس الوقت الدفاع عن المصالح العامة وهي أيضا ما يحول وقوع الجمعية الجزائرية تحت سيطرت متطرفين من المسلمين." في إشارة منه إلى عناصر جبهة التحرير الوطني التي لم تكن تؤمن إلا بالاستقلال التام كخيار وحيد لحل المعضلة الجزائرية.[2]

والواقع أن معارضة جاك سوستيل للهيئة الموحدة نابع من تخوفه من قانون العدد الذي يقضي على حظوة المستوطنين في اللعبة السياسية الفرنسية، خاصة أن سوستيل أصبح رمزا من رموز الجزائر الفرنسية وقد نجح من خلال حملته البرلمانية إلى جانب مناصري الجزائر الفرنسية في إقناع البرلمان الفرنسي برفض مشروع قانون الإطار الخاص بالجزائر حيث صوت ضده 279 نائب مقابل 253.

[1] -Contre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, FM, Boite N° 81F/24, position de Jacques Soustelle

[2] – Contre d'archives d'outre-mer, Aix en Provence, ALG, FM, Boite N° 81F/24, position de Jacques Soustelle .

ولقد أدى التصويت البرلماني ضد قانون الإطار إلى سقوط حكومة بورجيس مونوري وكان مؤشرا على أن أيام الجمهورية الرابعة قد أصبحت معدودة، حيث بقيت فرنسا لمدة 35 يوما دون حكومة.

وتزامن الفراغ الحكومي مع ارتفاع الأسعار و زيادة الإضرابات خاصة تلك التي قام بها عمال السكك الحديدية و الميترو[1]، ويبقى الوضع على حاله إلى غاية نجاح فليكس غايار وزير المالية الفعال في حكومة بورجيس مونوري يوم 1957/09/29 بأعجوبة في تشكيل حكومة جديدة و إقناع البرلمان الفرنسي بالموافقة على تطبيق مشروع قانون الإطار .

***أهداف قانون الإطار:**

إلغاء العمل بقانون 1947/09/20 في إحكامه المخالفة للقانون الجديد كما يستثني المناطق الصحراوية من نطاق سيرته فهذه المناطق ستضل محكومة بقانون المناطق الذي يحمل رقم 57-27 الصادرة في 1957/01/13 و النصوص المطبقة له حيث تم وضع وزارة المناطق الصحراوية باسم وزارة الصحراء تتمثل مهمتها الأساسية في تنظيم و إدارة و استغلال المناطق الصحراوية، وفي 1957/06/21 صدرت مراسيم حددت مهام وزير الصحراء فحولته سلطات الحاكم العام للجزائر يقودها ليماكس لوجون بعد موافقة المجلس الوطني الفرنسي، و من خلاله تم تقسيم الجزائر إلى خمسة مناطق وهران، مستغانم، الجزائر، القبائل وقسنطينة تشمل هذه المناطق تقسيما ثانويا إلى عمالات بلغ عددها 15 عمالة.

*الهدف من التقسيم هو القضاء على وحدة الجزائر و تفكيكها حسب مرسوم 1958/05/05 يقسم الجزائر إلى 05 أقاليم.

* إضعاف الشخصية القانونية للجزائر عن طريق تقسيم الجزائر إلى إقليم.

[1]- عقيلة ضيف الله ، مرجع سابق ، ص 285

* الحفاظ على امتيازاتها

**المبحث الثالث: أسباب فشله**

لقد تعرض القانون مثل سابقه إلى الرفض المطلق من طرف المستوطنين لأنه يسمح للمسلمين الحصول على المساواة في التمثيل النيابي معهم، أما جبهة التحرير فقد رفضته باعتباره بنص على إبقاء الجزائر جزءا تابعا لفرنسا و لا يتطرق إلى قضية الاستقلال التي يحاربون من أجلها، وما زاد في تأخير تطبيقه هو اشتراط عودة الأمن و السلم في الجزائر و على هذا فانه قد يستغرق وقتا طويلا، كما أن قانون 1958/02/05 جاء به لاكوست لترضية الأحزاب السياسية اليمينية المتطرفة خاصة و ليس حلا للقضية الجزائرية، كما أنها ركزت على استعمال القمع للقضاء على الثورة وما تلك الاصطلاحات السياسية و الإدارية إلا رمزا لعجز الجمهورية الفرنسية الرابعة عن مواجهة الثورة. وما عجل في سقوط تلك الجمهورية هو الجيش الفرنسي في 1958/02/08 بقيامه بهجوم على قرية ساقية سيدي يوسف التونسية وقد ادعت القوات الجوية الفرنسية أنها هاجمت مواقع الثوار ولكن يتضح من خلال جريدة المجاهد أنه هاجمت المدنيين الأبرياء "إنما اسماه البلاغ الفرنسي بمعسكر الثوار و مراكز المدافع المضادة للطائرات و جثث الثوار تبين لهم أن كل ذلك لم يكن في الواقع إلا دكاكين متواضعة وسوق مزدحمة

بسكان القرية و مدرسة تكدست بها جثث الصبيان، ورغم إنكار الجيش الفرنسي لذلك إلا أن هذا الحادث أثار موجة سخط واسعة من دول عديدة ضد فرنسا و سياستها ، وقد أعتبر روبير لاكوست ذلك الهجوم خطأ فادحا، وأعلن أن الحكومة الفرنسية لم توافق عليه و خوفا من استيلاء الجيش على السلطة قبلت حكومة فليكس غايار تحمل مسؤولية ذلك الاعتداء، ورغم تدخل الولايات المتحدة[1]

[1] Mohamed Hrabi, le fln documents et histoire (1954-1962), Editions casbah, Algérie 2004, p 246.

الأمريكية و بريطانيا لإنهاء الخلافات القائمة بين تونس و فرنسا و بهذا ساهم الحادث في التعريف بالقضية الجزائرية على المستوى العالمي رغم فاجعته، وتسبب من جهة أخرى في انهيار الجمهورية الفرنسية الرابعة بسقوط حكومة فليكس غايار بعد أن نزع المجلس الوطني الفرنسي منه الثقة في 1958/04/15 ب 321 صوت ضد 255 صوت نستنتج مما سبق أن الإصلاحات السياسية و الإدارية التي قام بها روبير لاكوست لم تكن سوى مناورات سياسية[1] قام بها من أجل ترضية المستوطنين الأوروبيين و يظهر ذلك من خلال قانون الإطار و مختلف الإصلاحات الإدارية ولكنها باءت بالفشل بسبب الأساليب القمعية التي اتبعها و التي اشترطها قبل تنفيذه و تركيزه على القوة العسكرية في القضاء على الثورة الجزائرية و كان يهدف من وراء إصلاحاته تلك خلق قوة ثالثة في الجزائر تساعده على إخماد نار الثورة و إبقاء الجزائر تابعة لفرنسا.[2]

[1]– الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة، دار الهدى، د ط، الجزائر، 2009، ص385

[2]– هيرفي هامون وباتريك روتمان، حملة الحقائب، تر حسين العودات و نور الدين سكوتي، ، دار الكلمة للنشر، لبنان، د س ن، ص55

# الخاتمة

**الخاتمة**

من خلال دراستنا لموضوع الممارسات الاستعمارية (المشاريع الاقتصادية و السياسية) (1955-1958) نستنتج بأن اندلاع الثورة الجزائرية 1954 قد وجهت ضربة قاسية للمستعمر الفرنسي و الذي حاول بكل أساليبه القمعية و السياسية إخماد هذه الثورة و القضاءعليها، وقامت الحكومة الفرنسية أيضا بالعديد من المشاريع الاقتصادية و السياسية لإرضاء الشعب الجزائري و إقناعه بعدم الوقوف في صف الثوار واللحاق بهم، وهذا العمل الثوري ألقت عليه عدة تسميات وأعلنت بأنه عمل إرهابي تقوم به بعض العصابات، ومن بين هذه المشاريع التي قامت بها الحكومة الفرنسية المساواة، الإصلاحات وتوفير كل مجالات الحياة التي كان يحلم بها الشعب الجزائري، ولكن مع الثوار كانت عكس ذلك قامت بكل العمليات القمعية للقضاء عليهم وتطوير كل الوسائل العسكرية والزيادة في عدد المسلحين، وكل هذا من أجل تضييق الخناق على الثورة التحريرية، ولكن دون جدوى وما يثبت ذلك أحداث 20أوت1955 وكل هذه الجمهوريات الثلاث و المشاريع التي أتى بها كل أحد منهم باءت بالفشل لأن الشعب الجزائري يرى بأنه لا يوجد أي مجال للنقاش و المفاوضات وترسخ في ذهنه العمل المسلح والالتحاق بالثورة من أجل تحقيق ما يسمى بالاستقلال وذلك تحت شعار ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، ومن ابرز المشاريع الاقتصادية و السياسية التي أتت بها الحكومة الفرنسية مشروع سوستيل و روبير لاكوست.

حيث تندرج تحت استراتيجية التهدئة التي طبقها لاكوست في الجزائر إصلاحاته السياسية والاقتصادية و الاجتماعية تلك الإصلاحات التي لم تكن إلا دعما للقوة العسكرية، كما أنها لم تشمل إلا فئة معينة من الشعب الجزائري وذلك بهدف تشكيل قوة ثالثة داخل المجتمع الجزائري، ولعل أشهر إصلاحاته قانون الإطار، ولكن معظم إصلاحاته بقيت حبر على ورق.

وقد اظهر جاك سوستيل منذ البداية نيته في تجسيد أفكاره بحل القضية الجزائرية من خلال شق امني عسكري، وشق آخر إصلاحي إلى جانب صيغة جديدة للاندماج، لكن مشروعه الإصلاحي وصيغة الاندماج التي اقترحها قوبلتا برفض واضح من قبل المسلمين الجزائريين والمستوطنين، لكن تمادي جاك سوستيل في استعمال العنف بعد أحداث 1955/08/20 قلبت موازين اللعبة السياسية لجاك سوستيل في الجزائر. وفي الأخير نستنتج بأنه لا يمكن القضاء على ثورة تبناها شعب متلاحم ومتحد يجمعه دين واحد، لغة واحدة، ووطن واحد، وهذا هو مصدر قوة ثورتنا التي لم تقهر ولو استعملوا جميع قوى العالم.

# الملاحق

الملحق(1)[1]

# القانون الجزائري

**قانون رقم 1853 / 47 يحمل تاريخ 20 سبتمبر سنة 1947 .**

تداولت الجمعية الجزائرية ومجلس الجمهورية ، صادق المجلس الوطني ،

أصدر رئيس الجمهورية القانون المتضمن ما يلي :

## الباب الأول

عن النظام السياسي وتنظيم السلطات العمومية .

**المادة الأولى** : تشكل الجزائر مجموعة عمالات مزودة بالشخصية المدنية والاستقلال المالي وبتنظيم خاص تحدده المواد التالية من هذا القانون .

**المادة 2** : تبدأ المساواة الفعلية بين كل المواطنين الفرنسيين .

كل ذوي الجنسية الفرنسية في عمالات الجزائر ، يتمتعون ، دون تمييز في الأصل أو العرق أو اللغة أو الدين ، بالحقوق العالقة بصفة المواطن الفرنسي ، ويخضعون لنفس الواجبات . يتمتعون ، خاصة ، بجميع الحريات الديمقراطية وسائر الحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية العالقة بصفة مواطن الاتحاد الفرنسي والتي يضمنها مدخل دستور الجمهورية الفرنسية ومادته رقم 81 . ليستطيعون الالتحاق بكل الوظائف العمومية . وفي الجيوش البرية والبحرية أو الجوية ، وفي القضاء وسائر الادارات والمصالح العمومية أو المعتبرة كذلك ،

[1]-محمد العربي الزبيري ، مرجع سابق، ص225 .

والمصالح الممولة والقطاعات المؤممة ، فان شروط التوظيف والترقية والأجور والمنح والإحالة على التقاعد والمعاشات تطبق على الجميع دون تمييز في الحالة المدنية .

ستصدر مراسيم ، في أجل ستة أشهر ابتداء من تاريخ هذا القانون ، لتجديد شروط تطبيق هذه الفقرة ولتضمن خاصة المساواة المطلقة في الأجور والمنح والمعاشات وتكوين الاطارات المشتركة الموحدة بالنسبة لمختلف فروع الادارات والمصالح .

لم يعد هناك اجراء أو نظام أو قانون استثنائي ، غير هذا القانون ، يطبق في تراب العمالات الجزائرية .

**المادة 3** : كل المواطنين الذين لم يتخلوا بصريح اللفظ عن حالتهم المدنية ليستمرون في خضوعهم لقوانينهم وعاداتهم فيما يتعلق بأحوالهم الشخصية وارثهم وأرث عقاراتهم التي لم تسجل ملكيتها وفقاً للقانون الفرنسي حول النظام العقاري في الجزائر . وفي غير حالة اتفاق الأطراف المعنية ، فان نزاعاتهم تفصل فيها الهيئات المخولة للنظر فيها حالياً وفقاً للقواعد الجاري بها العمل .

وعندما يقيمون في الوطن الأم ، فانهم يتمتعون بكل الحقوق العالقة بصفة المواطن الفرنسي ويخضعون لنفس الواجبات ..

**المادة 4** : النساء المسلمات يتمتعن بحق التصويت . تتولى الجمعية الجزائرية ، حسب ترتيبات المواد 14 و15 و16 من هذا القانون ، اصدار قرار يحدد طرق ممارسة حق التصويت .

**المادة 5** : يمثل الوالي العام حكومة الجمهورية الفرنسية في كامل التراب الجزائري ويقم بالجزائر .

[1]- محمد العربي الزبيري ، مرجع نفسه ، ص 226 .

يمارس السلطة النظامية ما عدا في الحالات الاستثنائية التي ينص عليها هذا القانون .

يرأس مداولات مجلس الولاية ويستطيع حضور أشغال الجمعية الجزائرية . هو مسؤول عن أعماله أمام حكومة الجمهورية الفرنسية .

**المادة 6** : تؤسس جمعية جزائرية تكلف بتسيير المصالح الخاصة بالجزائر وذلك بالاتفاق مع الوالي العام .

تكوين هذه الجمعية واختصاصاتها وتسييرها كل ذلك تحدده الأبواب 2، 3، 4 من هذا القانون .

**المادة 7** : انشاء مجلس للولاية لدى الوالي العام يكلف بالسهر على تنفيذ قرارات الجمعية الجزائرية .

يتكون هذا المجلس من ستة مستشارين .
اثنان يعينهما الوالي العام .
اثنان تنتخبهما الجمعية سنوياً ، واحد عن كل هيئة انتخابية .
رئيس الجمعية الجزائرية .
نائب رئيس يكون من غير الهيئة التي ينتمي إليها الرئيس .
سلطات أعضاء المجلس قابلة للتجديد .

## الباب الثاني

عن النظام التشريعي للجزائر .

**المادة 8** : يلغي نظام المراسيم كما هو وارد ، تشريعياً ، في الأمر الصادر بتاريخ 22 جوليت سنة 1934 وفي النصوص اللاحقة له .

[1]

[1]- محمد العربي الزبيري ، مرجع سابق ، ص 227 .

# الملحق 2[1]

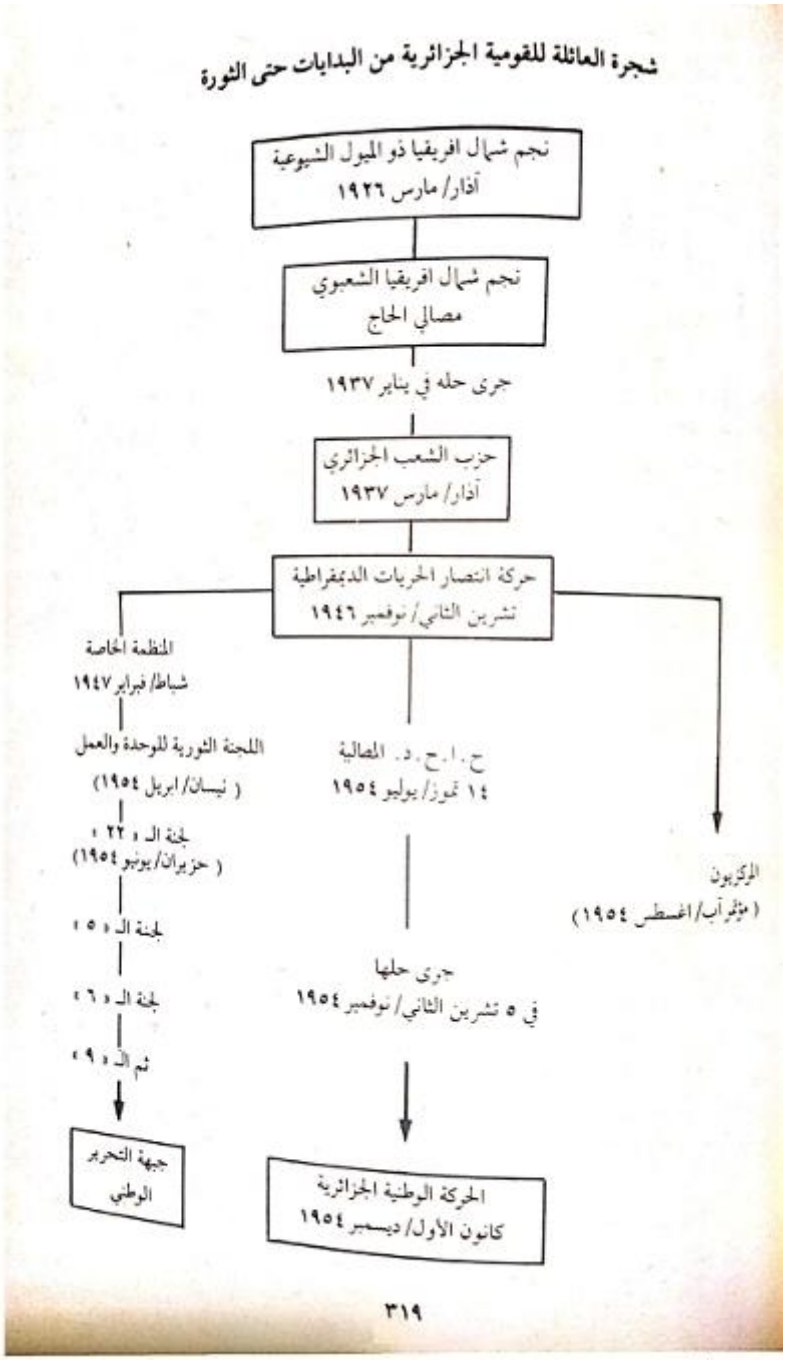


Scanned by Cam

[1]-محمد حربي ، مرجع سابق ، ص 319 .

الملحق (3)[1]صورة للمرحوم محمد بلوزداد قائد المنظمة الخاصة .

[1] - عبد الوهاب شلالي ، مرجع سابق ، ص 338 .

الملحق(4)[1]

## قائمة إسمية بأعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل

### لجنة الإثنين والعشرين (22) جوان (أو جويلية) 1954

| | |
|---|---|
| محمد بوضياف | مختار باجي |
| عبد الحفيظ بوصوف | عثمان بلوزداد |
| الياس دريش | رمضان بن عبد المالك |
| مراد ديدوش | بن مصطفى بن عودة |
| عبد السلام حباشي | مصطفى بن بولعيد |
| عبد القادر لعموي | محمد العربي ابن المهدي |
| محمد مشاطي | الأخضر بن طبال |
| سليمان ملاح | رابح بيطاط |
| محمد مرزوقي | الزبير بوعجاج |
| بوجمعة سويداني | سليمان بوعلي |
| يوسف زيغود | أحمد بوشعيب |

[1]- بن يوسف بن خدة ، مرجع سابق ، ص 559 .

# الملحق (5)[1]

**لجنة الستة**

**الأسماء**

- مصطفى بن بولعيد
- محمد العربي بن مهيدي
- رابح بيطاط
- محمد بوضياف
- مراد ديدوش
- بلقاسم كريم .

وكان هؤلاء الستة يتشاورون مع اعضاء البعثة الخارجية الثلاثة لحزب الشعب الجزائري – حركة انتصار الحريات الديقراطية بالقاهرة ، وذلك منذ صيف 1954 وهؤلاء الاعضاء الثلاثة هم :

- حسين ايت احمد
- احمد بن بلة
- محمد خيضر .

[1]-بن خدة يوسف ، اتفاقيات ايفيان ، مصدر سابق ، ص 47 .

# الملحق 6[1]

**القانون رقم 55 – 385 المؤرخ في 3 أفريل 1955 الذي يعلن ويفرض حالة الطوارئ في الجزائر.**

**– البرلمان الوطني ومجلس الجمهورية ناقشتا.**

**– صادق البرلمان الوطني.**

**– أصدر رئيس الجمهورية القانون الذي مضمونه التالي:**

**الباب الأول:**

**المادة 1:** يمكن أن يعلن عن حالة الطوارئ على كامل أو جزء البلاد الرئيسي. الجزائر أو مقاطعات ما وراء البحر، إما في حالة خطر وشيك ناتج عن اعتداءات خطيرة على الأمن العام، وإما في حالة حوادث تمثل بطبيعتها وخطورتها، صدفة كوارث عامة.

**المادة 2:** لا يمكن الإعلان عن حالة الطوارئ إلا بقانون. يحدد القانون الظروف الإقليمية التي يدخل حيز التنفيذ بها. في حدود هذه الدوائر الإدارية، أما المناطق التي تطبق فيها حالة الطوارئ ستحدد بمرسوم يصدر عن يؤخذ في مجلس الوزراء، على أساس تقرير وزير الداخلية.

**المادة 3:** يحدد القانون مدة حالة الطوارئ التي لا يمكن تمديدها إلا بقانون جديد.

إلا أنه في حالة استقالة الحكومة أو شغور رئاسة المجلس يتوجب على الحكومة الجديدة طلب تأكيد من طرف البرلمان للقانون المعلن عن حالة الطوارئ في أجل خمسة عشر يوم كاملة من التاريخ التي تحصلت فيه على ثقة البرلمان الوطني.

إذا لم يتم تقديم الطلب في الآجال المحددة، يعتبر القانون باطلاً.

**المادة 4:** في حالة حل البرلمان الوطني، ينسخ القانون الذي يعلن حالة الطوارئ بقوة القانون.

**المادة 5:** لإعلان عن حالة الطوارئ يمنح السلطة للمحافظ الذي توجد مقاطعته كليا أو جزئيا ضمن دائرة إدارية منصوصا عليها في المادة 2.

1- يمنع تجوال الأشخاص أو العربات في الأماكن وفي الأوقات المحددة بقرار.
2- تحديد بقرار. مناطق حماية أو أمن حين يتم تنظيم إقامة الأشخاص.

[1]- ياقوتة عمير، السياسة الفرنسية تجاه الثورة الجزائرية ، مرجع سابق ، ص 111 .

# الملحق 7[1]

صورة الوزير المقيم روبير لاكوست[1]

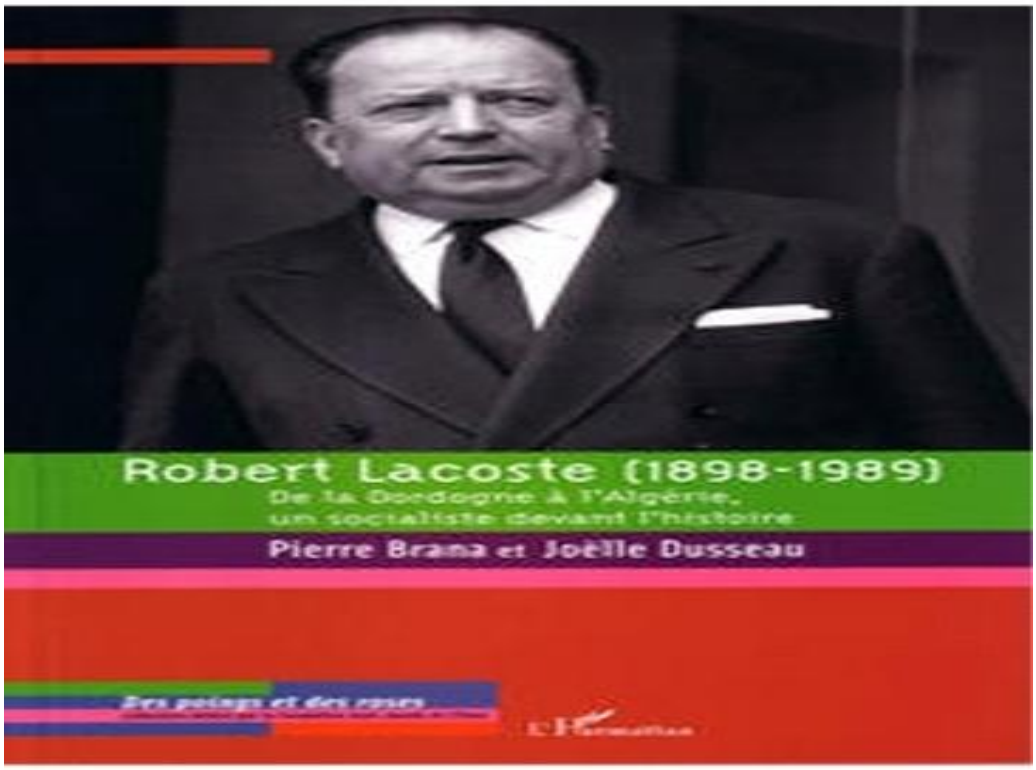


[1]- رحيمة بن عمار ، مرجع سابق ، ص 174 .

الملحق 8[1]

# قائمة أعضاء المجلس الوطني للثورة الأوّل *
# 1956

| الأعضاء الدائمون | الأعضاء النوّاب |
|---|---|
| مصطفى بن بوالعيد | (البشير شيهاني) |
| يوسف زيغود | الأخضر بن طوبال |
| بلقاسم كريم | السعيد محمدي |
| عمّار وْعمران | سليمان دحيلس |
| محمد العربي بن مهيدي | عبد الحفيظ بو الصوف |
| رابح بيطاط | غلي ملاّح |
| رمضان عبّان | محمد بن يحيى |
| بن يوسف بن خدّة | محمد لبجوي |
| إدير عيسات | عبد الملك تمّام |
| محمد بو الضياف | سعد دحلب |
| حسين آيت أحمد | عضو من النقابة |
| محمد خيضر | عضو آخر من النقابة |
| أحمد بن بلّة | محمد الصالح الوانشي |
| محمد لمين دبّاغين | الطيّب الثعالبي |
| فرحات عبّاس | عبد الحميد مهري |
| أحمد توفيق المدني | أحمد فرانسيس |
| محمد يزيد | براهيم مزهودي |

[1]-زهير احدادن ، مرجع سابق ، ص 105.

# قائمة المصادر والمراجع

## 1قائمة المصادروالمراجع

### -المصادر:


**1-** فائيلا برا نشارا: التعذيب وممارسات الجيش الفرنسي أثناء ثورة التحرير الجزائرية تر: احمد محمد ، دار امدوكال للنشر، د ط، دس ن.

**2-**شارل أندري فارفورد ، الثورة الجزائرية تر كابوية عبد الرحمان سالم محمد ، منشورات دحلب 2010.

**3-**عيسى كشيدة ، مهندسو الثورة تر موسى اشرشور، منشورات الشهاب ، 2003

**4-** محمد حربي، الثورة الجزائرية سنوات المخاض تر: عباد صالح المثلوني، المدرسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 1994

**5-** مصطفى الاشرف، الجزائرالامة والمجتمع تر حنفي بن عيسى، دار القصبة للنشر، د ط ، الجزائر، 2007

**7-** يوسف بن خده، جذور أول نوفمبرترمسعود حاج مسعود، دار الشرطية للنشر، ط 2، الجزائر، 2002

**8-** بن يوسف بن خده اتفاقيات ايفيان ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر.

9- هرفي هامون وباتريك روتمان، حملة الحقائب، تر حسين العودات ونور الدين سكوتي، دار الكلمة للنشر ،لبنان.


### -المراجع


**9-**أحسن بومالي، أول نوفمبر بداية النهاية لخرافة الجزائر فرنسية، دار المعرفة للنشر.

**10-**أحسن بومالي، استراتيجية الثورة في المرحلة الأولى 1954 -1962 منشورات المتحف الوطني للمجاهد، د ط، الجزائر، 1994.

**11-** احمد منغور، موقف الرأي العام الفرنسي من الثورة التحريرية 1954-1962 دار التنوير، الجزائر ،2013 .

**12-** إبراهيم طاس، السياسة الفرنسية في الجزائر وإنعكاساتها على الثورة، دار الهدى للنشر الجزائر، 2013

**13**- الفضيل الورتلاني، الجزائر الثائرة ، دار الهدى للنشر الجزائر ،2009 .

**14**- بخوش عبد المجيد ، معارك ثورة التحرير المظفرة، ج2.

**15**- بسام العسلي ,الاستعمار الفرنسي في مواجهة الثورة الجزائرية,دار النفائس للنشر ط 1 **16**-جمال قنان، دراسات في تاريخ الجزائر ، منشورات المتحف الوطني للمجاهد، 1994 .

17-جمال قندل ، خطا موريس وشال ، دار الضياء، الجزائر، 2006 .

18-جمال قندل ، اشكالية التطور وتوسع الثورة الجزائرية، 1954- 1962 ج 2.

19-حسينة حمايدية ,المستوطنون الأوروبيون والثورة الجزائرية ،د ط، 2009 .

20-رمضان بورغدة ، الثورة التحريرية والجنرال ديغول1958- 1962 منشورات بونا ، الجزائر،2012 .

21-زهير احد ادن ، المختصر في تاريخ الثورة الجزائرية 1954 1962 احد ادن للنشر ط 1 ، الجزائر 2007 .

22-عبد الحميد زوزو، محطات حاسمة في تاريخ الجزائر، دار هومة للنشر، ط 1 .

23-عقيلة ضيف الله، التنظيم السياسي والإداري للثورة الجزائرية، دار الثقافة للنشر، الجزائر, 2013.

24- عبد الرحمان فارس، الحقيقة مرة، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007 .

25-عبد الكامل جوبية، الثورة الجزائرية ، والجمهورية الفرنسية الرابعة ،2011.

26- عبد الله شريط ، الثورة الجزائرية في الصحافة الدولية1955 ، منشورات وزارة المجاهدين.

27-عبد الله شريط ومحمد الميلي ، الجزائر مرآة التاريخ، مكتبة البعث للنشر ،الجزائر ،1965 28-عبد الله مقلاتي ، التاريخ السياسي للثورة الجزائرية،ج2 ، وزارة المجاهدين،2013 .

29-عبد الوهاب شلالي ، المنظمة الخاصة ومؤامرة تبسة ، البدر الساطع للنشر ، ط1 الجزائر ،2016 .

30-عمار بوحوش ، التاريخ السياسي والحضاري ، من البداية الى 1962 ، دار الغرب الاسلامي للنشر ، الجزائر ،1997 .

31-عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، ج2، دار المعرفة للنشر، الجزائر، 2006

32- عمار عمورة ، موجز في تاريخ الجزائر ، ريحانة للنشر، ط 1 ،الجزائر ،2002

33-غالي غربي ، فرنسا والثورة الجزائرية ،1954- 1958 وزارة الثقافة ، الجزائر,2012 .

34-غالي غربي ، التعذيب ووسائله خلال الثورة التحريرية ،1954-1962 ، الامال للطباعة ،2016 .

35-صالح بلحاج ، تاريخ الثورة الجزائرية ، دار الكتاب للنشر ،2008 .

36-صالح فركوس ، المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين الى خروج الفرنسيين ، دار العلوم للنشر ، الجزائر ،2002 .

37-سيد علي احمد مسعود، التطور السياسي في الثورة الجزائرية ،1900 -1962 ، دار الحكمة للنشر .

38-مارثا مورث ، فشل الاستعمار الفرنسي في الجزائر ، دار القصبة للنشر .

39-محمد البشيرالابراهيمي ، أثار البشير الإبراهيمي ،ج5 ،تق :احمد طالب الابراهيمي ، دار الغرب الاسلامي ، بيروت ، 1997 .

40-محمد بوضياف ، التحضير لأول نوفمبر ، دار النعمان للطباعة ، ط2 ، الجزائر ،2011 .

41-محمد تقية ، الثورة الجزائرية ، لمصدر ، الرمز ، لامل ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2010 .

42- محمد عباس ، نصر بلا ثمن ، دار هومة للنشر ، الجزائر ،2009 .

43-محمد عباس ، نداء الحق ، دار هومة للنشر ، الجزائر ،2007 .

44-محمد لحسن ازغيدي ، مؤتمر الصومام ، وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية ،1956-1962 ،دار هومة للنشر، الجزائر ،2009 .

45-محمد الطيب العلوي، مظاهر المقاومة الجزائرية 1830-1954 ط3، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر.

46-محمد العربي الزبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر ، الجزائر ،1984 .

47-محمد العربي الزبيري ، الثورة في عامها الأول دار البعث للنشر ، ط 1 ، الجزائر ،1985

48-محمد العربي الزبيري ، كتاب مرجعي عن الثورة التحريرية ، ط1 ، منشورات وزارة المجاهدي-ن .

49-مولود قاسم نايت بقاسم ، ردود الفعل الأولية داخلا وخارجا على غرة نوفمبر، دار الأمة للنشر ،الجزائر ،2007 .

**باللغة الأجنبية:**

Mohamed harbi,le Fln document et listoire1954-1962 .

**المذكرات والأطروحات :**

**1**-بوهناف يزيد ، مشاريع التهدئة الفرنسية ابان الثورة الفرنسية، وانعكاساتها على المسلمين الجزائريين، 1954- 1962 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ ، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013-2014

**2**-رحيمة بن عمار، إستراتيجية لاكوست لقمع الثورة الجزائرية ، 1956-1958 مذكرة لنيل شهادة المستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة جيلا لي بنعامة ، قسم التاريخ ،2014-2015 .

**3**-عبد النور خيثر، تطور الهيئات القيادية للثورة التحريرية ،1954-1962 ، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر، 2005-2006 .

**4**-عيسى بن قبي فرحات عباس ودوره في الحركة الوطنية1939-1956، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، في التاريخ المعاصر، قسم التاريخ ، جامعة الجزائر ، 2011-2012 .

**2/الجرائد والمجلات:**


البصائر العدد :292/ 1954 .

المجاهد العدد13 /فيفري /1957 .

المجاهد العدد 18 /فيفري /1958.

المجاهد العدد20 /مارس/1958 .

*حفظ الله بوبكر، مؤتمر الصومام 20 اوت 1956 ، من خلال التقارير الفرنسية ،مجلة الباحث ، العدد ،3 ديسمبر 2013 .

*عبد الحميد مقدم، الحرب النفسية والاستعمار الفرنسي للجزائر، مجلة الدراسات التاريخية، العدد، 10 ،1997 .

*صحراوي عبد القادر، مؤتمر الصومام 1956 ، من خلال شهادات بعض قادة الثورة عدد6 ، جامعة سيدي بلعباس .